



المركز الفلسطيني
للبحوث
السياسية والمسحية
Palestinian Center for
POLICY and
SURVEY RESEARCH

اليوم التالي: ورقة رقم ٢



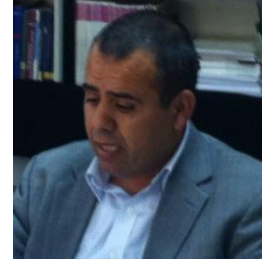
أثر غياب السلطة على الأمن والنظام العام

سعيد زيد

تعقيب: اللواء نصر يوسف و رولاند فريديغ

وحدة التحليل الاستراتيجي

تشرين الأول (أكتوبر) 2013



سعيد زيد

يحمل المؤلف سعيد زيد، الباحث المتخصص في شؤون الحكم والسياسة، درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت، حيث تخرج عام 2002. عمل زيد مقرراً للجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي منذ 1996 وحتى الآن، وله عدة دراسات منشورة منها: الرقابة البرلمانية على المؤسسة الامنية 1996-2006، وفعالية نظام التزاهة في عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية الصادر في 2013 عن ائتلاف التزاهة والشفافية (أمان).

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، ووحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والاكاديمي.

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

pcpsr@pcpsr.org

www.pcpsr.org

أثر غياب السلطة على الأمن والنظام العام

هذه الورقة واحدة من عشرة أوراق تم اعدادها ضمن مبادرة المركز المسماة "اليوم التالي". تهدف المبادرة إلى دراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تعمل هذه الاوراق على فحص نتائج اھيار السلطة او حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تم الفلسطينيين تشمل الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والقضاء والاتصالات والخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء والحكم المحلي والاضاع السياسية والمدنية ومستقبل حل الدولتين.

تتناول الأوراق مغزى غياب السلطة والخيارات التي يمكن تبنيها لمعالجة آثار هذا الغياب وتضع توصيات محددة للقطاع قيد البحث. قام خبيران بالتعقيب على كل ورقة من الأوراق المعدة وتمت مناقشة الأوراق والتعقيبات في ورشة عمل مخصصة لكل موضوع.

يشارك مع المركز في هذه المبادرة "مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة" و"المركز النرويجي لمصادر بناء السلام".

أوراق اليوم التالي

المعقبون	الكاتب	الموضوع	رقم
د. سمير عبدالله و م. مازن سنقرط	د. نصر عبد الكريم	التداعيات الاقتصادية لحل أو انهيار السلطة	1
اللواء نصر يوسف و رولاند فريديغ	سعيد زيد	أثر غياب السلطة على الأمن والنظام العام	2
د. علي الجرباوي و د. مروان عورتاني	د. نعيم ابو الحمص	انهيار السلطة الفلسطينية وأثره على التعليم	3
د. منذر الشريف و د. جهاد مشعل	د. فتحي ابو مغلي	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على الخدمات الصحية المقدمة	4
د. صبري صيدم و عمار العكر	د. مشهور ابو دقة	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على خدمات الاتصالات والبريد	5
د. شداد العتيبي و م. يحيى عرفات	د. عبدالرحمن التميمي	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية	6
خليل الرفاعي و داود درعاوي	ابراهيم البرغوثي	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على القضاء وعمل المحاكم	7
خالد العسيلي	د. عبدالناصر مكي	دور مؤسسات الحكم المحلي في حال انهيار أو حل السلطة الفلسطينية	8
د. أيمن دراغمة و د. عزمي الشعبي	د. سفيان ابو زايدة	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على الجوانب السياسية والمدنية	9
باسم التميمي و نبيل عمرو	أحمد قريع	مستقبل التسوية السياسية بعد حل السلطة أو انهيارها	10

يتأثر مستقبل السلطة الفلسطينية بعدة عوامل، أهمها: سياسات الاحتلال الإسرائيلي، والدور الأمني للسلطة الفلسطينية، والانقسام الفلسطيني، والدول المانحة، وأداء السلطة الفلسطينية نفسها. وبناء على دور كل من هذه العوامل، تظهر هناك عدة سيناريوهات تتعلق بمستقبل السلطة الفلسطينية، بحيث يتأثر الوضع الأمني في كل منها على نحو معين.

السيناريو الأول: حل السلطة بقرار فلسطيني

سيعطي هذا القرار الفلسطينيين قوة المبادرة، خاصة إذا سبق القرار ترتيب منظمة التحرير وإعادة الاعتبار لها، لأن الحل المنظم للسلطة سيمكن من السيطرة على فوضى السلاح. إلا أنه قد يترتب على ذلك مشاكل كثيرة، منها عدم وجود سيطرة مركزية، وإمكانية استخدام الأسلحة في النزاعات العائلية والشخصية، وقد تتسرب إلى مجموعات فلسطينية تؤمن بالمقاومة المسلحة ضد إسرائيل، مما يوفر المبرر لإسرائيل لضرب المقاومة الشعبية بقسوة.

السيناريو الثاني: الأهميار بفعل خارجي

ويقصد بذلك السياسات الإسرائيلية، وربما الأمريكية، مثل فرض عقوبات اقتصادية، ووقف تحويل أموال الضرائب، ووقف المساعدات الخارجية. يعتبر هذا السيناريو هو الأقرب إلى الحدوث، لأن السلطة غالباً لن تُحل بقرار فلسطيني لوجود شريحة فلسطينية ترتبط مصالحها ببقاء السلطة، إضافة إلى أن منظمة التحرير لن تتخلى عن مسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني. سيؤدي وقف المساعدات الخارجية إلى عدم انتظام صرف رواتب العاملين في الخدمة المدنية والأمنية، ما يعني عجز الأجهزة الأمنية عن الإيفاء بالتزاماتها الخاصة بحفظ الأمن. وقد تقوم إسرائيل، عند وصول الأجهزة الأمنية إلى حافة الأهميار، بعملية عسكرية استباقية، للسيطرة على الأسلحة الفلسطينية، ومنع وقوعها في أيدي المقاومة الفلسطينية.

السيناريو الثالث: الأهميار بضغط داخلي

قد يحدث ذلك في حالات مختلفة منها: تفاقم الأزمات المالية والسياسية، وفشل القيادة الفلسطينية بإتمام الانقسام، وعدم بلورة حلول عملية للمشاكل الاجتماعية والشبابية كالبطالة والفساد. وقد تندرج احتجاجات مختلفة إلى أن تصبح احتجاجات شعبية واسعة، يتم خلالها مهاجمة المقرات الأمنية والرسمية، تتوقف نتيجتها كافة مؤسسات السلطة عن العمل، وقد يسقط عدد من القتلى، ما يؤدي إلى فقدان قيادة السلطة لشرعيتها.

وقد يحدث ذلك إذا تفاقمت أزمة حركة فتح الداخلية وتم الاحتكام إلى السلاح، مما يؤدي إلى انقسام الأجهزة الأمنية. يعتبر هذا السيناريو من أسوأ السيناريوهات المطروحة، إذ يمكن أن تسود الفوضى الواسعة، ويصبح خلالها الشعب دون قيادة مركزية، ويمكن أن تبرز مظاهر مختلفة، مثل: ظهور زعامات الحارات، وانتشار الأسلحة بشكل كثيف، وقد تقوم إسرائيل بتقديم دعم مباشر أو غير مباشر لبعض القوى والفتنات، وقد تستغل جهات فلسطينية هذه الحالة للحصول على السلاح، والعمل على تصعيد المواجهة مع إسرائيل.

النتائج المترتبة على غياب السلطة

سيؤثر غياب السلطة على الأوضاع الأمنية الداخلية في الأراضي الفلسطينية بشكل مباشر، حيث سيسود فراغ أمني يتخلله شعور عام بعدم الاستقرار. وقد يؤدي غياب السلطة إلى تعزيز خيار المقاومة الشاملة، لأنه يعني سقوط نخب المفاوضات

والحل السياسي. كما قد يؤدي ذلك إلى ظهور جهات فلسطينية تعمل على سد الفراغ الأمني، مثل العشائر والعائلات، لأن غياب السلطة والأمن قد يدفع بالمواطن للاحتماء بالانتماءات التقليدية.

ومن هذه الجهات أيضا الشركات الأمنية الخاصة، حيث من المتوقع في حال غياب السلطة وعدم تمكنها من توفير الأمن، ازدياد الاستعانة بهذه الشركات، وقد تتحول الشركات إلى مليشيات تخدم من يقدم لها الدعم بأشكاله المختلفة، وقد تكون طرفا في صراعات مختلفة.

يعتبر اندلاع انتفاضة ثالثة أمرا واردا، لأن غياب السلطة لا يعني غياب الفصائل نفسها، بل يمكن أن تكيف نفسها وأساليبها النضالية مع الحالة المستجدة.

سيؤدي غياب السلطة إلى ظهور تهديدات أمنية إضافية لإسرائيل، لأن غياب السلطة لأي سبب كان يعني انهيار اتفاقيات، ووقف التنسيق الأمني، وقد تقوم إسرائيل بخطوات مختلفة لضبط الأمن، مثل تعزيز الإجراءات الاحتلالية، أو الاستعانة بطرف ثالث لضبط الأمن مثل قيادة فلسطينية بديلة لمنظمة التحرير، أو إحدى دول الحوار.

لن تسلم دول الحوار من نتائج سلبية بسبب غياب السلطة، إذ أن ذلك قد يحد من قدرتها في المحافظة على اتفاقيات السلام الموقعة مع إسرائيل. وقد يؤثر على قدرة منظمة التحرير على دفع رواتب القوات الفلسطينية في الشتات، وخاصة في لبنان، وهذا سيضعف سيطرة المنظمة على القوات الفلسطينية في الخارج، ما سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في لبنان.

كما أن غياب السلطة وتفكك الأجهزة الأمنية في الضفة سيمكن حركة حماس من إعادة ترتيب أوضاعها، وربما بناء قدراتها العسكرية، وقد تعمل على تصعيد المواجهة مع إسرائيل في الضفة، لكسب مزيد من الشرعية والشعبية. وكذلك ستحافظ حماس على سلطتها بغزة، إلا أنها قد تواجه إشكالات حقيقية في عدم السيطرة على الوضع في القطاع.

التوصيات:

- إصلاح منظمة التحرير على أسس ديمقراطية، تضمن مشاركة كافة أطراف الشعب الفلسطيني.
- إعلان حكومة في المنفى تكون مرجعية للفلسطينيين في القضايا الحياتية اليومية.
- إعادة بناء الفصائل وبلورة برامج لمواجهة التحديات التي ستنشأ بسبب غياب السلطة.
- تفعيل الهيئات والجمعيات التعاونية في المجالات المختلفة، للمساهمة في تعزيز الأمن.
- تعزيز خيار المقاومة الشعبية لتمكين الشعب الفلسطيني من الصمود لفترة طويلة.
- تحويل قطاع غزة إلى نقطة ارتكاز فلسطينية، مع ضرورة وضع ضمانات تحول دون تحوله إلى دولة تقتصر على قطاع غزة.
- إعادة صلاحيات الدفاع المدني إلى البلديات.
- إعادة النظر بالتشكيلات العسكرية والأمنية الحالية، من خلال البحث عن صيغ يمكن استخدامها في حالات الضرورة، كإنشاء تشكيلات عسكرية صغيرة ومرنة قادرة على إطالة أمد المواجهة مع إسرائيل.

بعد تولي الرئيس محمود عباس مقاليد الحكم، التزم بكافة متطلبات عملية السلام وبالمفاوضات كآلية وحيدة لإنهاء الاحتلال، إلا أن إسرائيل لم تستجب، واستمرت في سياستها التوسعية بشكل يهدد استمرارية السلطة وبقائها؛ فشرعية السلطة مرتبطة بالتقدم في عملية السلام وإنهاء الاحتلال، وإن بقيت السلطة دون أفق سياسي لن تستطيع الحفاظ على مصداقيتها في نظر الفلسطينيين وستفقد شرعيتها، وإذا ما حاول الفلسطينيون تبني خيارات أخرى إلى جانب السلطة والمفاوضات كالمقاومة سيقوم الإسرائيليون برد على ذلك بتدمير مؤسسات السلطة.

في ظل هذه الظروف حل أو انهيار (غياب) السلطة أمرٌ واردٌ وغير مستبعد، وقد يصبح احتمالاً واقعياً؛ لأن مستقبل السلطة ما زال مجهولاً، رغم الاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة في نوفمبر 2012 وإمكانية تطورها إلى دولة في الإطار القانوني الدولي. وقد لا تتمكن السلطة من القيام بواجبها في المستقبل ما قد يؤدي إلى غيابها. ويقصد بحل أو انهيار السلطة: غياب الجهة المسؤولة عن إدارة الحياة اليومية والمعيشية وتقديم الخدمات وإدامة الأمن.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة تبعات وانعكاسات غياب السلطة الفلسطينية على الأمن والنظام العام، لبلورة توصيات تساعد على التحكم بالقرارات المصيرية المستقبلية، وتوجيهها لخدمة الأهداف الوطنية، لتعظيم الإيجابيات والابتعاد عن السلبيات.

العوامل المؤثرة على مستقبل السلطة الفلسطينية:

سياسة الاحتلال الإسرائيلي: بعد توقيع اتفاق أوسلو افترض الفلسطينيون أن مسار السلطة يؤدي إلى إنشاء دولة ذات سيادة، وبالتالي استمرار الاحتلال وعدم التقدم في العملية السياسية يعني فشل المسار، ويفقد السلطة شرعيتها في نظر الفلسطينيين، خاصة وأن السياسة الإسرائيلية على الأرض - المتمثلة بتصعيد النشاطات الاستيطانية ومصادرة الأراضي، وخنق وتجويد مدينة القدس واستمرار المدهامات والاعتقالات، وبناء جدار الفصل العنصري، وعرقلة تطور الاقتصاد الفلسطيني، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار - لا تعكس استعداد إسرائيل لدفع ثمن تسوية تلي طموحات الفلسطينيين. من جانب آخر تحتجز إسرائيل أموال الضرائب التي تجبها نيابة عن السلطة الوطنية أحياناً، وتفرض قيوداً على الفلسطينيين تحد من قدرة السلطة على تسيير أعمال مؤسساتها وتلبية متطلبات واحتياجات مواطنيها، ويؤثر سلباً على حياة المواطنين في مختلف الجوانب الحياتية. وترتد الممارسات الإسرائيلية سلباً على السلطة الفلسطينية كضغوط داخلية، وتسبب في فقدان ثقة المواطن في السلطة لعجزها عن توفير الحماية له، ونتيجة لما سبق قد تفقد السلطة مبرر وجودها واستمرارها.

دور السلطة الأمني: تقوم السلطة بدور أمني في حماية المجتمع الفلسطيني من جانب، وحفظ الأمن الإسرائيلي من جانب آخر، وهو دور طالما أصرت عليه إسرائيل في كل الاتفاقات التي تمت خلال السنوات الماضية، واعتبر في مرحلة معينة

شرطاً إسرائيلياً للتقدم في عملية السلام، لذا أي تغيير في هذا الدور سيفقد السلطة مبرر وجودها من الناحية الإسرائيلية؛ لأن السلطة جاءت نتاج مصالح إسرائيلية وفلسطينية وإقليمية، وليس نتاج لعدالة القضية الفلسطينية فقط، ومن جانب آخر تعتبر حاجة إسرائيل للسلطة نقطة قوة يمكن توظيفها لخدمة المصالح الفلسطينية¹، وفي الوقت نفسه يواجه التنسيق الأمني مع إسرائيل انتقاداً كبيراً من الفلسطينيين بشكل مستمر.

الانقسام الفلسطيني: انقسمت السلطة الفلسطينية إلى قسمين، يُمثل كل منها حكومة ورئيس وزراء نتيجة لسيطرة حركة حماس بالقوة على قطاع غزة، ما يعني غياب وحدانية السلطة السياسية التي تدل على وحدانية القرار والخيار، لذا يشكل الانقسام نقطة ضعف فلسطينية كبيرة، ويؤثر على الحياة الفلسطينية من كافة نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويضر بوحدانية التمثيل الفلسطيني، وشرعية منظمة التحرير ويضعف قرارها المستقبلية، ولن تتمكن منظمة التحرير من اتخاذ أي قرار مصيري دون توافق فلسطيني، مثل: حل السلطة ولو من الناحية التكتيكية. من جانب آخر يؤثر إنهاء الانقسام على مستقبل السلطة أيضاً، فإذا اتفق الفرقاء فتح وحماس على تشكيل حكومة دون برنامج سياسي مقبول دولياً قد تتعرض السلطة للحصار كما حدث عام 2006 بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية.

الدول المانحة: تعتمد السلطة الفلسطينية على المساعدات الدولية كمصدر أساسي لتمويل الموازنة والمشاريع التنموية، مما يزيد من احتمالات التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية ويجعل السلطة عرضة للابتزاز والاهيار، فمثلاً أدى قطع المساعدات الخارجية في الفترة ما بين 2006-2007 إلى مواجهة السلطة لصعوبات كبيرة في تلبية احتياجات المواطنين، وإلى تراجع الإصلاحات التي أنجزتها السلطة وخاصة الأمنية منها، وأسهم في زعزعة ثقة المواطنين وموظفي القطاع العام بالسلطة الوطنية الفلسطينية².

الأداء الفلسطيني: يتصف أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية بالضعف وتدني الكفاءة والترهل نتيجة لانتشار الفساد والمحسوبية، وهذا يحد من قدرة السلطة على تقديم الخدمات بفعالية للمواطنين ويؤثر على شرعية وجود السلطة واستمراريتها.

السيناريوهات التي ستتوقف فيها السلطة عن القيام بمهامها:

تعثر العملية السياسية وفشل حل الدولتين يضع مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية على المحك، فالشعب والقيادة الفلسطينية لن يبقوا في حالة انتظار طويل، ولن يقبلوا بسلطة لا تتعدى صلاحياتها صلاحيات بلدية كبيرة،³ وإسرائيل لن تقبل بتغيير مهام وصلاحيات السلطة الفلسطينية باتجاه تجسيد الدولة الفلسطينية على أرض الواقع، الأمر الذي سيحسم مستقبل السلطة بالحل أو الاهيار وفقاً لإحدى السيناريوهات التالية:

¹ جميل هلال (تحرير) فلسطين دروس الماضي وتحديات المستقبل. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، 2012. ص155

² السلطة الوطنية الفلسطينية. بناء الدولة الفلسطينية على طريق السلم والازدهار. مصدر سبق ذكره. ص7

³ جورج جقمان. قبل وبعد عرفات التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2011.

السيناريو الأول: حل السلطة بقرار فلسطيني

طُرح موضوع حل السلطة الفلسطينية بقرار فلسطيني في مطلع انتفاضة الأقصى عام 2000 على خلفية الاحتياح الإسرائيلي لمناطق السيطرة الفلسطينية المصنفة (أ) وتدمير مقار ومراكز السلطة⁴، ومنذ ذلك الحين يخفت الطرح ويظهر ثانية لأسباب ترتبط عادة بالممارسات الإسرائيلية والمأزق الذي وصلت إليه العملية السياسية، وعدم قدرة السلطة على تحقيق هدف إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، حيث تحولت السلطة مع الوقت إلى غطاء للممارسات الإسرائيلية المتمثلة بسلب الأراضي والاستيطان، وشرطي يسهر للمحافظة على الأمن الإسرائيلي، ويوفر ذلك ارتياحاً إسرائيلياً من الوضع السائد، ويقلل من الكلفة العسكرية والاقتصادية للاحتلال، فقد أشارت صحيفة هآرتس في 28/ تشرين الثاني/ 2010 نقلاً عن مصدر عسكري أن عدد جنود الاحتلال في الضفة الغربية هو على أدنى مستوى منذ الانتفاضة الأولى 1987⁵. لذا هناك من يرى ضرورة حل السلطة للكشف عن الوجه الحقيقي للاحتلال، وتحمله تكاليف احتلاله للأراضي الفلسطينية.

وقد تقوم منظمة التحرير باتخاذ قرار بحل السلطة باعتبارها الجهة المسؤولة قانونياً وعملياً عن إنشاء السلطة الفلسطينية، فهي الجهة التي أبرمت اتفاق أوسلو مع إسرائيل، الذي فوض السلطة الصلاحيات الممنوحة للاحتلال في مناطقها⁶، بعد أن يتم إبلاغ الأمم المتحدة والدول العربية أن دولة فلسطين دولة محتلة من قبل إسرائيل، وعليها تحمل مسئولية إدارتها، ويتزامن ذلك مع تسريح الموظفين كافة، وتوقف الأجهزة الأمنية والمؤسسات المدنية عن تقديم الخدمات.

محددات السيناريو شروط تحقيقه

تتمثل أهم محددات هذا السيناريو بوجود عدد كبير من العاملين الذين يعتاشون من العمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وموقف إسرائيل والمجتمع الدولي من السلطة الفلسطينية، وحالة الضعف والتهميش التي تعاني منها مؤسسات منظمة التحرير بعد إقامة السلطة، وضرورة اقتناع القيادة الفلسطينية بعدم جدوى العملية التفاوضية، وفشل السلطة في تحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها، والمتمثلة بإهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة.

إمكانية حدوثه

استمرارُ التعنت الإسرائيلي في ظل محدودية الخيارات سيؤدي إلى حل السلطة الفلسطينية؛ لأنها ستفقد مبرر وجودها من وجهة النظر الفلسطينية، وهو احتمالٌ واردٌ فقد وصل الحد برئيس السلطة أن لوّح به⁷، علماً بأن هناك من يعارض أو يستبعد حل السلطة⁸ كونها مكسباً وطنياً وحقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني، كما أن حلها قد يجرر إسرائيل من الضغوط

⁴ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). حل السلطة الوطنية: المبررات- التبعات- المحاذير مع تركيز على الأبعاد الاقتصادية. مائدة مستديرة (10) 28 / تشرين الثاني/ 2011. ص2

⁵ جريدة القدس <http://www.alquds.com/news/article/view/id/221190> تاريخ الزيارة 2013 /4 /12

⁶ أحمد الخالدي (تحرير). مستقبل السلطة الفلسطينية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1 ، 2013. ص100

⁷ هدد الرئيس محمود عباس بالرد على معاقبة إسرائيل للفلسطينيين في حال توجيههم للامم المتحدة لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية قائلا "فانني سأدعو نثانياهو الى المقاطعة وانصرف الى بيتي" انظر الحياة اللندنية، السبت 24 نوفمبر 2012. <http://alhayat.com/Details/455754> تاريخ الزيارة 11/2/2013

⁸ أشار النائب بسام الصالحي الأمين العام لحزب الشعب وعضو المجلس التشريعي في مقابلة مع الباحث بتاريخ 2013 /3/14 واللواء توفيق الطيرواي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بتاريخ 2013 /4 /7 أن قرار بحل السلطة غير وارد.

المحلية والدولية، التي تتعرض لها للتقدم في المسيرة السلمية، لا بل إن حل السلطة قد يساعد بعض الجهات اليمينية الإسرائيلية في تنفيذ مخططاتها الاستيطاني في الضفة الغربية.

أهم ما يميز السيناريو

حل السلطة بقرار فلسطيني يُعطي الفلسطينيين قوة المبادرة التي افتقدوها حتى الآن، خاصةً إذا سبقَ القرارُ ترتيب منظمة التحرير وإعادة الاعتبار لها، ما يجعل الآثار السلبية على الأوضاع الداخلية الفلسطينية خاصة ما يتعلق بالأمن قليلة قياساً بأي سيناريو آخر، لأن الحل المنظم للسلطة وفق برنامج يُمكن من السيطرة على الفوضى وعلى الأسلحة⁹. ولترتيب وضعية الأسلحة الخاصة بالأجهزة الأمنية في هذا السيناريو بما يتلاءم وطبيعة المقاومة التي ستبناها القيادة الفلسطينية، قد تصدر تعليمات لأفراد الأجهزة الأمنية بالاحتفاظ بالأسلحة الخاصة بالأمن في منازلهم وعدم استخدامها، نظراً لتعذر الاحتفاظ بها في مكان آخر خشية استيلاء إسرائيل عليها، مما يسبب حرجاً للقيادة الفلسطينية، إذا ما قررت القيادة استخدام المقاومة الشعبية كأسلوب نضالي لإزالة الاحتلال، إلا أن طريقة الاحتفاظ بالأسلحة قد يترتب عليها مشاكل كثيرة منها؛ عدم وجود سيطرة مركزية، وإمكانية استخدام الأسلحة في التراعات العائلية والشخصية أو الإجرامية، وقد تتسرب إلى مجموعات فلسطينية لا تؤمن إلا بالمقاومة المسلحة ضد إسرائيل، مما يوفر الأرضية والميرر لإسرائيل لضرب المقاومة الشعبية بقسوة. أما إذا قررت القيادة الفلسطينية استخدام الكفاح المسلح فسيصعبُ على إسرائيل جمع الأسلحة بسرعة وسهولة.

السيناريو الثاني: الأفيار بفعل خارجي

مارست منظمة التحرير دورها التاريخي بقيادة وتسيير شؤون الشعب الفلسطيني في ظروف مختلفة قبل إقامة السلطة الفلسطينية عام 1994 في الأراضي الفلسطينية، من خلال البلديات، ولجنة التوجيه الوطني، والقيادة الموحدة للانتفاضة (1987)، والجمعيات، ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وبناءً على ذلك يستعد عدد من المسؤولين الفلسطينيين تحلي منظمة التحرير عن مسؤوليتها بالإقدام على حل السلطة الفلسطينية. ونظراً لتعذر التقدم في المفاوضات قد تعمل القيادة الفلسطينية على تغيير المهام الخاصة بالسلطة الوطنية بإعادة النظر في استراتيجية العمل الفلسطينية وبالترامات السلطة تجاه الجانب الإسرائيلي كالتنسيق الأمني والبدء بإجراءات إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة¹⁰. وقد ترى إسرائيل والولايات المتحدة بذلك مخالفةً للاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية، وتعمل على فرض عقوبات على السلطة، تتمثل بوقف المساعدات الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول، ووقف تحويل الضرائب الفلسطينية التي تجيها إسرائيل إلى خزينة وزارة المالية الفلسطينية، لثني القيادة الفلسطينية للعودة إلى التنسيق الأمني، ووقف تنفيذ مخططاتها الخاصة بإنهاء الاحتلال.

ويؤدي وقف المساعدات الخارجية عادةً إلى عدم انتظام صرف رواتب العاملين في الخدمة المدنية والأمنية، ما يعنى عجز الأجهزة الأمنية عن الإيفاء بالترامات الأمنية الخاصة بحفظ الأمن، والقيام بأعمالها الروتينية¹¹، وإصابة الضبط والربط

⁹ قال النائب ماجد أبو شمالة عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح في مقابلة مع الباحث بتاريخ 10/3/2013 "أن الحل المنظم وفق برنامج منظمة التحرير يُمكن من السيطرة على الفوضى وعلى كل شيء"

¹⁰ مقابلة كل من اللواء توفيق الطيراوي والسيد بسام الصالحي مصدر سبق ذكره.

¹¹ موقع الدفاع والأمن: الأزمة المالية تؤثر بأداء أجهزة الأمن في الصميم

العسكري في الأجهزة الأمنية بالضعف، فعنصر الأمن لن يستطيع الالتحاق بوحدة الأمنية للقيام بواجبه، وسيخضع حافز الضباط للعمل، وسيحاول البعض منهم البحث عن مصادر رزق أخرى، لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وجزء من هذه المظاهر حدث في قطاع غزة وحتى في الضفة الغربية خلال الانتفاضة الثانية والحصار المالي على السلطة الفلسطينية في ظل حكومة حماس (2006-2007)، وأثر على الولاء والالتزام والانضباط داخل الأجهزة الأمنية. وقد تقوم إسرائيل - عند وصول الأجهزة الأمنية إلى حافة الانهيار - بعملية عسكرية استباقية، للسيطرة على أكبر كمية ممكنة من الأسلحة الخفيفة الخاصة بالأجهزة الأمنية الفلسطينية، وذلك باقتحام المعسكرات والمقار الأمنية، وذلك لمنع وقوعها في أيدي المقاومة الفلسطينية، ومنع اندلاع مقاومة مسلحة، قد ترفع كلفة الاحتلال بشكل كبير. ولن تستطيع أجهزة الأمن الفلسطينية مقاومة الاقتحامات الإسرائيلية، بمواجهة تقوم على أساس مواجهة بين جيشين، نظراً للتفوق الإسرائيلي والظروف والإمكانات المتوفرة للأجهزة الأمنية في الضفة، وإذا ما نجحت إسرائيل في جمع الأسلحة، لن تكون بحاجة إلى السيطرة بشكل مباشر على المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية، بل يمكنها مراقبة ما يجري عن بُعد، بنفس الطريقة والأسلوب الذي سبق استخدامه بعد عملية السور الواقعي (الانتفاضة الثانية واحتياح مناطق أ)، حيث تواجدت قوات الاحتلال في مداخل المدن، وقامت بعمليات مركزه دون تدخل في مجريات الحياة اليومية، كلما دعت الحاجة مع الإشارة إلى أن الانهيار في هذه الحالة سيشمل جميع المجالات، الأمر الذي قد يدفع إسرائيل إلى التدخل بشكل أو بآخر لتسيير الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

محددات السيناريو وشروط تحقيقه

يعتبر إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعداد برنامج يقوم على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، والإصرار على تنفيذ هذا البرنامج حتى النهاية، وقناعة القيادة الفلسطينية بتغيير مهام وصلاحيات السلطة، والتوقف عن الالتزام بحماية الأمن الإسرائيلي، والتنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من أهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق هذا السيناريو. **امكانية حدوثه:**

يعتبر هذا السيناريو هو الأقرب إلى الحدوث؛ لأن السلطة لن تُحل بقرار فلسطيني لوجود شريحة فلسطينية ترتبط مصالحها ببقاء السلطة، إضافة إلى أن منظمة التحرير لن تتخلى عن مسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني، وستعمل على تغيير استراتيجية العمل الفلسطيني. من ناحية أخرى يستبعد البعض هذا السيناريو، ويعتقد أن المصلحة الإسرائيلية والدولية تقتضي -على الأقل- إبقاء الوضع على ما هو عليه¹².

السيناريو الثالث: انهيار السلطة بضغط داخلي

اُخترت الكثير من الدول نتيجة لضغوط سياسية واقتصادية داخلية، وفيما يتعلق بالسلطة الوطنية الفلسطينية قد يحدث ذلك في حالات مختلفة منها: إذا ما تفاقت الأزمات المالية والسياسية، وفشلت القيادة الفلسطينية بإلغاء الانقسام، وبلورت حلولاً عملية للمشاكل الاجتماعية والشبابية: كالبطالة، ووضع حد لانتشار الفساد، خاصة وأن أحد مصادر الشرعية الأداء، وقد تندلع مظاهرات واحتجاجات مختلفة تندرج إلى أن تصبح احتجاجات شعبية واسعة، يتم خلالها مهاجمة المقرات الأمنية والرسمية، تتوقف تبيحتها كافة مؤسسات السلطة عن العمل، وقد يسقط عدد من القتلى، ما يؤدي إلى فقدان قيادة السلطة لشرعيتها.

¹² مقابلة مع النائب أحمد مبارك عضو المجلس التشريعي عن حركة حماس بتاريخ 1/ 4/ 2013

من جانب آخر قد يحدث الاهیيار الداخلي إذا تفاقت أزمة حركة فتح الداخلية وتم الاحتكام إلى السلاح، ما سيؤدي إلى انقسام الأجهزة الأمنية الفلسطينية على طرفي النزاع، خاصة وأن عدداً كبيراً من مسؤولي وضباط الأجهزة الأمنية ينتمون لحركة فتح.

محددات السيناريو وشروط تحقيقه

فشل السلطة في إيجاد الحلول للأزمات الداخلية التي تعيشها السلطة الفلسطينية، وتأخر أو امتناع الدول المانحة وإسرائيل عن تقديم المساعدات اللازمة شرط أساسي لتحقيق هذا السيناريو، إضافة إلى لجوء أحد الأطراف في فتح إلى السلاح لحسم الخلاف، وتطور الصراع ليشمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

إمكانية حدوثه: هذا السيناريو مستبعد إذا بقيت السلطة تلتزم بالاتفاقات مع إسرائيل وخاصة الأمنية، وستكون إسرائيل معنية ببقائها واستمراريتها، ولن تسمح بحدوث أزمة تؤدي إلى انهيارها، ولاحظنا في أكثر من مرة تعرضت السلطة إلى أزمة مالية ووصلت إلى حافة الاهیيار بسبب الضغوط الاسرائيلية كانت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تضغط على الحكومة للتراجع ويتم تحويل الأموال¹³.

وفيما يتعلق بالاهیيار السلطة بسبب تفاقم أزمة فتح الداخلية فهو مستبعد في ظل وجود الرئيس محمود عباس، الذي يحظى بتأييد وولاء غالبية قيادات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أما في حال غياب الرئيس محمود عباس لأي سبب كان فهذا أمر وارد.

أهم ما يميز هذا السيناريو

يعتبر هذا السيناريو من أسوأ السيناريوهات المطروحة، إذ يمكن أن تسود حالة من الفوضى الواسعة، ويصبح خلالها الشعب دون قيادة مركزية، وإن ظهرت قيادات جديدة، قد لا تصل للمستوى المطلوب، ويمكن أن تبرز مظاهر مختلفة، مثل: ظهور زعامات الحارات، وانتشار الأسلحة بشكل كثيف، وحتماً لن تغيب يد إسرائيل وفعالها في هذه الحالة، فقد تبادر بتقديم دعم مباشر أو غير مباشر لبعض القوى والفتنات، بطرق مختلفة قد تكون مالية أو عسكرية، بهدف إضعافها جميعاً، ولضمان عدم توحيدها، وسيكون هذا كله في إطار سياسة فرق تسد، كما أنها لن تدخر جهداً لإبراز بعض العملاء والمساعدة بتشكيل قوى موالية لها.

وقد تستغل جهات وجماعات فلسطينية الحالة، وتعمل على استغلال الظروف للحصول على أسلحة، والعمل على تصعيد المواجهة مع إسرائيل، وقد تؤدي هذه المواجهة إلى تخفيف حدة الآثار السلبية على الجانب الفلسطيني في هذا السيناريو، لأن ردة الفعل الإسرائيلية على التصعيد، ستدفع الفلسطينيين إلى التوحد ونبذ العنف الداخلي لمواجهة العدو الإسرائيلي.

¹³ الأجهزة الأمنية تحذر نتيهاو من انهيار السلطة واندلاع الانتفاضة الثالثة بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة. الموقع الإلكتروني لجريدة

القدس العربي تاريخ النشر 30/1/2013

<http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today%5C30qpt952.htm&arc=data%5C2013%5C01%5C>

5/2/2013 تاريخ الزيارة 01-30%5C30qpt952.htm

الآثار والنتائج المترتبة على غياب السلطة:

غياب السلطة الوطنية سيكون من أخطر الأحداث التي سيشهدها الشعب الفلسطيني؛ لأن ذلك سترك آثاراً بالغة الأهمية ستطال المنطقة بأسرها لأمد طويل، وقد تتضمن ما يلي:
أولاً:- انعكاس غياب السلطة على الأوضاع الأمنية الداخلية
يؤثر غياب السلطة على الأوضاع الأمنية الداخلية في الأراضي الفلسطينية كما يلي:

أ- غياب المؤسسات الفلسطينية وتفكك الأجهزة الأمنية الفلسطينية سيؤدي إلى توقف القضاء والمحاكم عن العمل، وإن بقي القضاء يمارس مهامه لن يجد من ينفذ أو يلتزم بأحكامه، وسيسود فراغ أمني يتخلله شعور عام بعدم الاستقرار والأمان السياسي والاقتصادي والشخصي، بوجود عشرات الآلاف من رجال الأمن المدربين جيداً والمسلحين والعاطلين عن العمل والمخبطين، وانتشار الأسلحة والجريمة والاعتداءات على الأملاك العامة والخاصة، يزيد من احتمالات نشوب اضطراب فلسطيني يتسم بالعنف. وربما تظهر تنظيمات وجماعات فلسطينية إسلامية، تسعى للاتصال بتنظيم القاعدة أو بحزب الله وإيران أو قيام هذه الجهات باتصالات مع عناصر فلسطينية، لتجنيداً للعمل المسلح ضد إسرائيل انطلاقاً من الضفة، خدمة لمصالحها، خاصة وأن إيران تسعى بشكل دائم ومستمر للتأثير في الساحة الفلسطينية، باعتبارها ساحة الصراع الأساسية مع إسرائيل، حيث توجد لإيران مصلحة كبيرة في وقف عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية¹⁴، وبتصعيد الأوضاع لإشغال إسرائيل في قضايا أخرى بعيداً عن ملفها النووي.

ب- تعزيز خيار المقاومة الشاملة: غياب السلطة لأي سبب كان، يعني سقوط نهج المفاوضات والحل السياسي، وتعزيز خيار المقاومة المسلحة الذي تؤيده بعض التيارات، التي ترى بأن الصراع مع إسرائيل صراع وجود، والمفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي مضیعة للوقت، ولا يمكن أن تحقق آمال وطموحات الشعب الفلسطيني، وقد تقوم هذه التيارات باعتماد أساليب ووسائل المواجهة الشاملة، مثل: العمليات العسكرية والاستشهادية داخل إسرائيل، مما قد يضر بالموقف الفلسطيني في الرأي العام العالمي، ويفقده جزءاً من التعاطف، ويؤثر على قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود.

ج- ظهور جماعات وجهات فلسطينية تعمل على سد الفراغ الأمني الذي خلفه غياب الجهة المسؤولة عن احتكار استخدام العنف المشرع قانوناً، مثل:

• العشائر والعائلات

لعبت العشائر والعائلات دوراً فاعلاً في حياة المواطن وإدارة المجتمع الفلسطيني وتنظيم علاقاته، وتعزيز التماسك، وشكلت رادعاً للتجاوزات الخطيرة التي قد تظهر وتضر بالنسيج المجتمعي في الفترات والحقب التي غابت فيها المؤسسات السلطوية، وبالتحديد في انتفاضة عام 1987، حيث وفرت العائلات الدعم والرعاية

¹⁴ شلومو بروم وعات كورتس (إعداد وتحرير) التقديرات الإستراتيجية لإسرائيل لعام 2011. ترجمة سعدي الرجوب. رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 2012. ص75

والحماية لأفرادها، وبعد إقامة السلطة الوطنية لم يغيب هذا الدور، وظلت تمارسه لخدمة أفرادها وحمائهم نتيجة لاستغلال السلطة لهذه التكوينات، لتعزيز شرعيتها ولغياب سيادة القانون. وباندلاع الانتفاضة الثانية تعرضت المؤسسة الأمنية الفلسطينية إلى التدمير من جانب الاحتلال الإسرائيلي، وفقدت قدرتها على ضبط الأمور وزادت قوة العائلات والعشائر التي عملت على سد الفراغ الذي خلفه انهيار النظام الأمني والقضائي. وقد تستمر العائلات بلعب أدوارها في حال غياب السلطة الوطنية، بل يمكن أن يتعزز؛ لأن غياب السلطة والأمن يدفع بالمواطن للاحتما بالانتماءات التقليدية، ويمكن أن تقوم بعض العائلات بتشكيل ميليشيات خاصة مسلحة إذا ما انتشر السلاح الموجود لدى قوى الأمن، وانتقل إلى أيدي المواطنين، وبذلك ستشكل مصدر قلق وفوضى¹⁵.

● الشركات الأمنية الفلسطينية الخاصة:

تأسس عدد من الشركات الأمنية الخاصة في الأراضي الفلسطينية بعد إقامة السلطة الفلسطينية، استناداً إلى قانون الشركات، وعملت على تقديم خدمات أمنية تمثلت بحماية البنوك والشركات والمؤسسات والممتلكات والأفراد في بعض الأحيان، في ظل غياب قانون خاص ينظم عملها، ويحدد عدد أفرادها وتسليحها، وغيرها من الضوابط التي تمنع تحولها إلى قوى أمنية في حال غياب أو ضعف قوى الأمن الفلسطينية، ومن المتوقع في حالة غياب السلطة وعدم تمكنها من تقديم خدمة الأمن ازدياد الاستعانة بهذه الشركات، وهذا طبيعي ويظهر بشكل ملفت في المناطق التي تشهد صراعات ويشعر فيها أصحاب الأعمال بالحاجة إلى مستوى حماية أعلى من تلك التي تقدمها الدولة.

إلا أن شكل علاقة هذه الشركات مع الدولة التي ستؤول إليها المسؤوليات الأمنية في حال غياب السلطة الفلسطينية غير واضح، رغم أنها لن تستطيع ممارسة أي نشاطات دون تنسيق مع السلطة القائمة، وقد تقوم الشركات الأمنية بتنفيذ مهام أمنية تقوم بها المؤسسة الأمنية الرسمية في الأحوال العادية بناء على طلب دولة الاحتلال أو المواطنين مقابل مادي، وقد تتحول الشركات إلى ميليشيات تخدم من يقدم لها الدعم بأشكاله المختلفة، وقد تكون طرفاً في صراعات مختلفة.

وهناك من يستبعد حدوث ذلك؛ لأن الشركات الأمنية جزء من المنظومة الاقتصادية الحالية التي ستتهار باهتار السلطة، وبالتالي ستضعف الشركات الأمنية، وقد تختفي إذا ما تم حل أو انهيار السلطة¹⁶.

● الفصائل والأحزاب السياسية

مارست الأحزاب والقوى الوطنية مهام الأجهزة الرسمية قبل قيام السلطة الفلسطينية في مجالات مختلفة، منها: القضاء وحفظ الأمن، وقد تقوم بدور في فرض الأمن وحماية المجتمع في ظل غياب السلطة الفلسطينية يشبه ما قامت به في انتفاضة (1987) كتشكيل لجان إصلاح وأخرى شعبية لحماية الأحياء والتجمعات السكانية المختلفة، وسيكون دور الفصائل أكثر فعالية في سيناريو حل السلطة بقرار فلسطيني، لأن اتخاذ القرار سيسبقه مرحلة إعداد قد تستغلها الفصائل للاستعداد لمواجهة مرحلة ما بعد حل السلطة.

¹⁵ لمزيد من المعلومات حول الدور الذي تلعبه العشائر والعائلات انظر : مجموعة الأزمات الدولية. داخل غزة: تحديات العائلات والعشائر. نيسان 2007. <http://www.crisisgroup.org>

¹⁶ مقابلة مع العميد ماهر فارس مدير دائرة التخطيط في الاستخبارات العسكرية بتاريخ 2013/4/23

من جانب آخر ممارسة الفصائل لدور أمني في الوضع الحالي ينطوي على مخاطر كبيرة لوجود كمية كبيرة من الأسلحة الخفيفة بأيدي المواطنين، فمن الممكن أن تتنافس الأحزاب والقوى السياسية على تقديم الخدمات وبسط الأمن ومناطق النفوذ، ما يؤدي إلى اقتتال وصراع داخلي.

ح- اندلاع انتفاضة جديدة وعودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل توقيع اتفاق أوسلو

يشكل الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية كالقتل والتعذيب، والاعتقالات وسلب الأراضي، وتهميد القدس، وهدم البيوت وإرهاب المستوطنين، وقوداً لاندلاع مواجهات بين الفلسطينيين من والاحتلال، وسيظل خيار اندلاع انتفاضة خياراً قائماً بشكل دائم طالما بقيت الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال.

ويعتبر اندلاع انتفاضة جديدة (ثالثة) والعودة بالوضع إلى ما كان قبل قيام السلطة عام 1994، إذا ما حلت السلطة أو انهارت أمراً وارداً لكنه ليس بالتحتمي، لأن عودة الظروف إلى ما كانت عليه قبل إقامة السلطة، يحتاج بالضرورة العمل على رفع استعداد وبنء العقليّة الفلسطينيّة وجاهزيتها من جديد، خاصة وأن السلطة منذ إقامتها أحلصت لخيار المفاوضات والحل السلمي، وطوعت المزاج الشعبي ونقلته من حالة قدست العمل النضالي ومقارعة الاحتلال، إلى إطار سلطة يحكمها نظام يشجع قيم وعلاقات وسلوك وأنماط معيشة بعيدة عن الاستعداد للنضال والتضحية، وسيتهج الفلسطينيون عند غياب السلطة (أهيارها أو حلها)، على الأقل في البداية، للاهتمام بتوفير متطلبات الحياة الأساسية لأسرهم، لأن عدداً كبيراً منهم سيتحول إلى عاطلين عن العمل ودون مصدر رزق.

وهناك من يشير إلى خلاف ذلك، ويرى إمكانية اندلاع انتفاضة ومواجهة مع الاحتلال، كون الأحزاب والقوى الوطنية موجودة، ولن تتلاشى وتغيب بغياب السلطة، ويمكن أن تكيف نفسها وأساليبها النضالية مع الحالة المستجدة، على الرغم من عدم استعدادها حالياً لوضع لا تستطيع فيه السلطة ممارسة الدور المناط بها¹⁷. إضافة إلى نتائج الثورات العربية، التي رفعت ثقة الشباب الفلسطينيين بأنفسهم، وبقدرتهم على تحقيق أهدافهم السياسية والوطنية.

د- تدويل المسؤولية الأمنية في الضفة الغربية

توجهت القيادة الفلسطينية إلى مؤسسات الأمم المتحدة في ظل وجود السلطة الوطنية لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية نتيجة لتعثر العملية السياسية، وإذا ما حلت السلطة أو انهارت قد يطرح الملف الفلسطيني على أجندة المنظمة الدولية في حال تدهور الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية وامتناع إسرائيل عن القيام بمسؤولياتها المختلفة، بناء على طلب منظمة التحرير، وربما توافق المنظمة الدولية على تشكيل قوة دولية تتولى مهام حفظ الأمن والنظام العام في الضفة الغربية، لتحل محل جيش الاحتلال الإسرائيلي (إذا انسحبت إسرائيل من جانب واحد رداً على قرار حل السلطة) وقوى الأمن الفلسطينية المنحلة أو المنهارة، وفي جميع الأحوال تحتاج القوة الدولية إلى موافقة جميع الأطراف لممارسة مهامها، وإلا فإنها ستواجه صعوبات حمة، فعلى الرغم من إمكانية ترحيب عدد كبير من الفلسطينيين بالقوة الدولية، سيكون هناك جماعات فلسطينية تعارض تواجدها، أما الجانب الإسرائيلي فلن يسلم بوضع مسؤولية الحفاظ على الأمن الإسرائيلي بيد أي قوى خارجية، وحتى صديقة، وقد تستمر إسرائيل بالقيام بعمليات محدودة في ظل تواجد القوات

¹⁷ مقابلة مع عضو اللجنة المركزية الدكتور جمال محيسن بتاريخ 2013 /3 /21

الدولية، ما قد يؤدي إلى وقوع صراع مباشر بين الطرفين الإسرائيلي والدولي، لذا من المستبعد أن توافق إسرائيل على تواجد قوة دولية تحد من قدرتها على ممارسة أنشطتها الأمنية¹⁸.

من جانب آخر يتطلب هذا الخيار استمرار منظمة التحرير بممارسة دورها بعد غياب السلطة كمثل شرعي للشعب الفلسطيني، وتعير في الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل، ووجود استعداد من المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته، ودون ذلك سيقى هذا مجرد رهان خاسر، خاصة وأن المجتمع الدولي لا يعرف أكثر من تقديم منح وأموال مشروطة للفلسطينيين، وإسرائيل تحظى بالدعم ورعاية أمريكية متواصلة.

ثانياً: - أثر غياب السلطة على إسرائيل

سيؤدي غياب السلطة الى ظهور تهديدات أمنية إضافية لإسرائيل، لأن غياب السلطة لأي سبب كان يعني انهيار اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ووقف التنسيق الأمني الذي وفر على إسرائيل الكثير، وقد تقوم إسرائيل بخطوات مختلفة لضبط الأمن ومعالجة الآثار السلبية لغياب السلطة تتمثل بالخطوات التالية:

أ- تعزيز الإجراءات الاحتلالية في مناطق السيطرة الفلسطينية

لا تزال الأراضي الفلسطينية تخضع للاحتلال الإسرائيلي، لذا عند غياب السلطة الوطنية الفلسطينية، ستقوم إسرائيل بتوسيع انتشارها العسكري في الضفة الغربية، لسد الفراغ الأمني الناجم عن ذلك، وتعزيز احتلالها (تواجدها) في مناطق السيطرة الفلسطينية بشكل كبير، وتوسيع صلاحيات ونشاطات مراكز الإدارة المدنية والحكم العسكري، بهدف فرض الأمن والنظام العام، وقد تقوم بتشديد قبضتها الأمنية بتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى معازل، والقيام بحملة اعتقالات واسعة في صفوف الفلسطينيين، بغية ضرب التنظيمات الفلسطينية ومنعها من إحياء خيار المقاومة الشعبية أو المسلحة، ولن تجد إسرائيل صعوبة كبيرة في تحقيق ذلك، ولن تكون بحاجة إلى عملية كبيرة شبيهة بعملية السور الواقعي التي شنتها عام 2002، لأن عمليات الاعتقال، والافتحاحات والملاحقات، التي بدأتها عند اندلاع انتفاضة الأقصى، لم تتوقف، ومستمرة حتى الآن في مناطق السيطرة الفلسطينية.

من جانب آخر، قد تمتنع إسرائيل عن إدارة المناطق الفلسطينية وتسلم مسؤوليتها الخاصة بتسيير الحياة اليومية للفلسطينيين، وقد تنسحب من طرف واحد، كما حصل في غزة، علماً بأن وزير الدفاع السابق إيهود بارك قد طرح خطة للانفصال من جانب واحد في الضفة الغربية، تخلي إسرائيل بموجبها المستوطنات المعزولة الواقعة خارج الكتل الاستيطانية¹⁹، وهذا ممكن لأن إسرائيل ستستمر بالسيطرة على غور الأردن ما يحول دون ظهور تهديدات لها تشبه ما هو في قطاع غزة، نظراً لاختلاف طبيعة الظروف التي تعيشها المنطقتان.

من ناحية أخرى قد تصرّ إسرائيل على الاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير، والتي تلزم السلطة الفلسطينية، بإدارة شؤون الشعب الفلسطيني اليومية، وفقاً للأسس التي وردت في اتفاق أوسلو وملحقته، وقد تستمر في حالة حل السلطة، بالاستمرار بتحويل المستحقات الجمركية والضريبة للسلطة كأن شيئاً لم يحدث، وفي هذه الحالة قد يستمر الموظفون الفلسطينيون بممارسة مهامهم الوظيفية.

¹⁸ الأمن أولاً: أولويات الولايات المتحدة في عملية صنع السلام الإسرائيلية/ الفلسطينية. (تعليق: حسن عصفور) ترجمات عرض وتحليل الفكر العالمي. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2009. ص29

http://icfsthinktank.org/classes/publications/files/10-05-2009 تاريخ الزيارة 09/04/2013

¹⁹ المشهد الإسرائيلي، الثلاثاء 2012/9/25 العدد 290 السنة العاشرة

حل السلطة الفلسطينية أو هيارها، دون قيام إسرائيل بإدارة شؤون المواطنين الفلسطينيين وتولي مسؤوليتها، سيخلق فراغاً أمنياً وإدارياً، وينتج فوضى عارمة في جميع مناحي الحياة، وقد يكون لذلك آثار تدميرية على المشروع الوطني الفلسطيني، ولن يحقق النتيجة التي ترغب بها القيادة الفلسطينية من حل السلطة، والمتمثلة بتحميل إسرائيل جميع المسؤوليات الناتجة عن الاحتلال.

ب- الاستعانة بطرف ثالث لضبط الأمن

استطاعت إسرائيل بعد إقامة السلطة الفلسطينية التخلص من الأعباء الأمنية والاقتصادية والسياسية المترتبة على احتلالها للأراضي الفلسطينية، دون أن تقوم بشكل فعلي بإلغاء الاحتلال، لذا لن تعود إسرائيل في حال غياب السلطة لتحمل الأعباء ثانية، وقد تلجأ إلى الاستعانة بطرف ثالث، ليتحمل مسؤولية إدارة مؤسسات السلطة²⁰، وفق الخيارات التالية:

قيادة فلسطينية بديلة لمنظمة التحرير: حاولت إسرائيل مراراً إيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، من طرف فلسطيني يعمل إلى جانبها وينفذ أجندتها، وأبرز هذه المحاولات روابط القرى التي تم تشكيلها في أوائل ثمانينات القرن الماضي، وباءت كافة المحاولات بالفشل، وإذا ما هازرت أو حلت السلطة، قد تعمل إسرائيل على تشكيل قيادة محلية بديلة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير، وبرؤية وطريقة تختلف عن تجربة روابط القرى، وذلك ينسجم مع ما أشار إليه وزير الخارجية الإسرائيلي السابق أفينغور ليرمان، بأن إسرائيل لا ترى إمكانية للتفاوض مع القيادة الفلسطينية الحالية، ولدى إسرائيل خيارات أخرى في حال تم حل السلطة²¹.

وربما تسعى إسرائيل إلى اعتماد سياسة الفوضى المنظمة، من خلال إثارة الفتن والتراعات الداخلية، لتسود حالة من الفتان الأمني والأخذ بالتأثر والانتقامات الشخصية، بحيث يصبح مطلب القيادة المحلية مطلباً فلسطينياً مقبولاً محلياً وشعبياً²²، ويتفق ذلك مع السياسة الإسرائيلية التي تعتمد إنتاج الفوضى والاضطراب والصراع في تعاملها مع الفلسطينيين بشكل دائم²³.

وقد تبحث إسرائيل عن وجوه جديدة، أو لعبت دوراً أو تبوأ مناصب في السلطة الفلسطينية، كأفراد أو جماعات، شريطة أن توافق على الاستجابة للمواصفات والمتطلبات الإسرائيلية، وقد يساعد ضعف المرجعية السياسية للشعب الفلسطيني، المتمثلة بمنظمة التحرير، التي تعاني من الضعف والتهميش الإسرائيلي على تنفيذ مخططاتها المختلفة.

فقد تعمل إسرائيل على فرض قيود وعقوبات على الفلسطينيين، بغية دفعهم للبحث عن حلول لتخفيف الإجراءات القمعية والقبول بالقيادة البديلة في حال رفضوا ذلك، وقد يقبل البعض الفلسطيني القيام بمثل هذا الدور، بذريعة خدمة

²⁰ مقابلة مع النائب ماجد او شمالة عن حركة فتح بتاريخ 10/3/2013 "إسرائيل لا تريد أن تتحمل المسؤولية عن السكان وستبحث عن كافة الخيارات الممكنة كي لا يحدث هذا"

²¹ انظر (موقع 48) <http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=93624> تاريخ النشر: 2012/08/08 تاريخ الزيارة 2013/4/17

²² عبد الغني سلامة. مستقبل السلطة والوطنية الفلسطينية في ظل التلويح بحلها. <http://it.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=453443>

²³ محاضرة لافي ديبختير (رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي السابق ووزير الأمن الداخلي) يشرح فيها تقدير الكيان الصهيوني للوضع في المنطقة. إعداد قسم الدراسات الاستراتيجيه بمركز إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، ترجمة رقم (17)، غزة. 2011. ص5

المواطنين والتسهيل عليهم، فالثقافة التي أنتجتها السلطة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل تساعد على ذلك، مثل شعار التنسيق لحاجات إنسانية.

رغم ما ذكر، هناك من يستبعد إمكانية خلق سلطة بديلة من قبل إسرائيل؛ لأن شرعية السلطة القائمة جاءت من كونها مشروعاً وطنياً، وأي سلطة تنشأ خلافاً لذلك ستكون متعاونة مع الاحتلال، ولن تستطيع أن تفرض نفسها إلا بالقوة وكجزء من الاحتلال²⁴.

الاستعانة بإحدى دول الجوار: لعبت كل من الأردن ومصر دوراً محورياً في الصراع العربي الإسرائيلي، واضطلعت بمهام إدارية وسياسية وأمنية في الأجزاء التي تبقت من فلسطين بعد النكبة عام 1948، فقد أدارت مصر قطاع غزة حتى عام 1967، وضمت الأردن الضفة الغربية إلى المملكة عام 1950 واعتبرت سكان الضفة الغربية مواطنين أردنيين، ونافست منظمة التحرير الفلسطينية على التمثيل الفلسطيني حتى فك الارتباط عام 1988، وبعد إقامة السلطة الوطنية لم يغيب الدور المصري أو الأردني، وظل قائماً ومطلوباً فلسطينياً في ظل الأزمات الداخلية، ولتوفير الدعم والإسناد خلال المفاوضات السياسية مع إسرائيل، وكان مطلوباً إسرائيلياً ودولياً في بعض الأوقات، لتذليل العقبات وللعمل كوسطاء بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وبعد ثورة الربيع العربي استمرت مصر بممارسة نفس الدور الذي مارسه النظام السابق، وحتى أنها تجاوزت دور الوسيط ووصل لحد الضامن للاتفاقات ما بين حماس وإسرائيل، سواء فيما يخص صفقة تبادل الأسرى الأخيرة (صفقة وفاء الأحرار) أو في حالة التهدئة بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة عام 2012.

إنهاء السلطة الفلسطينية قد يفتح الباب من جديد لإحياء وعودة بعض الحلول والاقترحات القديمة لحل التراع الفلسطيني- الإسرائيلي، ومنها ما درج على تسميته بالخيار الأردني في ثمانينات القرن العشرين، الذي يقوم على أساس نقل حكم الفلسطينيين من إسرائيل إلى الأردن، وقد تجرّب الأردن على ممارسة دور أمني أو إداري لإفشال التوجهات اليمينية الإسرائيلية، التي ترى بالأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين، وييدي الأردن قلقاً دائماً من هذا الطرح²⁵ ويعتبر خيار ممارسة الأردن دوراً في الضفة الغربية خياراً مفضلاً بالنسبة لإسرائيل لأنها تفضل تقديم تنازلات لدولة يعتمد عليها مثل الأردن²⁶.

من جانب آخر قد يتم الاستعانة بالأردن ومصر، في حال غياب السلطة الفلسطينية، لتسهيل مهمة خلق قيادات مؤقتة فلسطينية، مستعدة للعب أدوار أمنية، سياسية وإدارية، أو للمشاركة في قوات حفظ سلام عربية، أو دولية تكون مسؤولة عن فرض النظام، وتسهيل وتسيير حياة المواطنين اليومية في الضفة الغربية.

ثالثاً: - الانعكاسات على دول الجوار

²⁴ مقابلة مع الدكتور جمال محيسن. عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بتاريخ 2013 /3 /21. والسيد بسام الصالحي بتاريخ 2013 /3 /10

²⁵ مثال على ذلك أقوال أحد أعضاء حزب اليكيود نفيه بأن 80% من سكان الأردن هم فلسطينيون وانه يمكن للملك عبدالله بسبب التهديدات الإقليمية ان يكون اخر ملك للعائلة الهاشمية! موقع 48 (http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=35028) تاريخ النشر تاريخ النشر: 2006/02/23 تاريخ الزيارة 2013/4/20

²⁶ جيورا إيلاند. إعادة التفكير في حل الدولتين. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. ترجمات المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. ص 24. http://www.icfsthinktank.org تاريخ الزيارة 2013/4/9

آثار ونتائج غياب السلطة الفلسطينية: لن يقتصر على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بل سيمتد الى دول الجوار العربي، ويؤثر عليها كما يلي:

أ- سيحد غياب السلطة الفلسطينية من قدرة دول الجوار العربي مصر والأردن في المحافظة على اتفاقيات السلام الموقعة مع إسرائيل، حتى أن آفاق التقدم بشكل علني في العلاقات بين إسرائيل وأي من الدول العربية والإسلامية الأخرى، سيكون غير ممكن، بعد ثورات الربيع العربي التي أعطت دوراً كبيراً للشعوب التي أخذت تضغط على حكوماتها لأخذ دور أكثر فاعلية تجاه القضية الفلسطينية، وقد تقع اضطرابات في الدول العربية المختلفة ومشاكل أمنية قد تدفعها إلى إلغاء الاتفاقات مع إسرائيل. والدخول في مواجهة مع إسرائيل قد تشكل مدخلاً لتعزيز شرعية الانظمة العربية الضعيفة بمنحها شرعية ثورية ونضالية.

ب- سيؤثر غياب السلطة على قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على تقديم الخدمات ودفع رواتب ومستحقات الميليشيات والقوات الفلسطينية في الشتات الفلسطيني، وخاصة في لبنان، لأن موازنة المنظمة هي جزء من موازنة السلطة الفلسطينية رغم تبعية السلطة النظرية للمنظمة، وهذا سيضعف سيطرة منظمة التحرير على القوات الفلسطينية في الخارج، وقد يفتح مجالاً أمام جهات مختلفة للتأثير على هذه القوات لتعمل وفق أجندة لا تتفق مع التوجهات الفلسطينية، بعدم التدخل في شؤون الغير، ما سيؤدي الى زعزعة الاستقرار في لبنان.

ت- تدهور الأوضاع الأمنية بغياب السلطة قد يدفع عدداً كبيراً من الفلسطينيين من أصحاب الجنسيات الأردنية (الإقامة الدائمة) والأجنبية إلى الهجرة للأردن والإقامة فيها بشكل مؤقت أو دائم، ما سيزيد من الضغط على الخدمات فيها ويفاقم أزمة الأردن الداخلية.

ومما سبق يعتبر بقاء السلطة الفلسطينية مصلحة عربية كونها تمثل الفلسطينيين، وتزيل الحرج عن هذه الأنظمة، وتعزز الاستقرار في المنطقة بشكل عام.

رابعاً: انعكاسات غياب السلطة على القوى السياسية الفلسطينية

1- انعكاسات الغياب على منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح:

- التأثير على منظمة التحرير:

تعتبر منظمة التحرير الكيان المعنوي والمرجعية السياسية والقيادة الوطنية لكفاح ونضال الشعب الفلسطيني، والطرف الذي خاض المفاوضات مع إسرائيل، وأسس السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعاني مؤسساتها حالياً من الضعف والتهميش بعد أن فقدت غالبية صلاحياتها لصالح مؤسسات السلطة.

ويؤثر غياب السلطة بفعل خارجي أو داخلي على المنظمة، فإذا انهارت السلطة بضغط إسرائيل وأمريكية، قد تزداد شعبية المنظمة والالتفاف حولها، فالضغوط الخارجية تأتي بنتائج معاكسة عادة،²⁷ وبهذه الحالة لن يتبلور أي بديل على المستوى الفلسطيني للسلطة ومنظمة التحرير، وإن وجد سيعتبر بديلاً متعاوناً ومتآمراً مع إسرائيل، ولن يستطيع تثبيت الأمن أو تمثيل الشعب الفلسطيني، وقد يعزز إنهاء السلطة بضغط خارجية تجاه وحدة القوى الفلسطينية على برنامج وطني متفق عليه وطنياً، تحت راية منظمة التحرير، وحتماً ستكون المواجهة والنضال جزءاً أصيلاً من هذا البرنامج، لأن

²⁷ فمثلاً وفيما يتعلق بجهود الإصلاح المحلية تقول حنان عشاوي "بدأ الفلسطينيون يرون على نحو مفهوم أن هذه الإصلاحات مفروضة من الخارج ووجد خصومنا الداخليون في ذلك طريقة جميلة لإضعافنا"

القرار الإسرائيلي بإلغاء السلطة يقوم بالأساس على دفن مشاريع السلام وحل الدولتين، إلا أن ضعف منظمة التحرير لن يمكنها من ممارسة دورها بالمستوى المطلوب.

وفي حالة حل السلطة بمبادرة من المنظمة لن تتضرر مكانة المنظمة كثيراً؛ لأن الخطوات ستكون مدروسة وفق رؤية متفق عليها، وصاحب المبادرة يكون صاحب القيادة، وفي هذه الحالة ستبقى المنظمة تشكل المرجعية الفلسطينية في كافة القضايا كما كانت قبل قيام السلطة.

أما في حالة إهيار السلطة نتيجة احتجاجات شعبية فلسطينية، فإن منظمة التحرير ستفقد مكانتها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، كون الشعب أسقط إحدى أدواتها وبرامجها، وستطور بدائل وقوى جديدة تتبنى المقاومة كوسيلة لتحرير وإلغاء الاحتلال، ويمكن أن لا تختفي المنظمة نهائياً في هذه الحالة إلا أنها ستكون ضعيفة من كافة الجوانب وقد تسيطر عليها حركة حماس.

- التأثير على حركة فتح:

تسيطر حركة فتح على منظمة التحرير الفلسطينية، وتعتبر صاحبة المشروع السياسي الذي أفضى إلى إقامة السلطة الفلسطينية. وإهيار السلطة يعني إهيار المشروع السياسي لحركة فتح، وبالتالي ستأثر شعبية حركة فتح وقدرتها على الاستمرار بقيادة الشعب الفلسطيني، وهذا سيدفعها إلى تغيير خطة عملها والانخراط بالمقاومة المسلحة، لتكتسب شرعية نضالية تمكنها من المحافظة على الذات، وستختفي قيادة الحركة الحالية، وتظهر قيادات ميدانية محلية لتلعب دوراً أساسياً في الحركة كما حدث في الانتفاضات الأولى والثانية، وقد تتنافس حركتا حماس وفتح على كسب الجماهير بالعمل على تصعيد المقاومة ضد الاحتلال.

من جانب آخر قد يختلف المشهد في حال تم حل السلطة بقرار من القيادة الفلسطينية فممكن أن تبقى حركة فتح ممسكة بزمام المبادرة مع تغييرات طفيفة في قيادتها إذا ما تبنت أسلوب المقاومة الشعبية.

2- تأثير غياب السلطة على حركة حماس وحكومتها بغزة

- التأثير على حركة حماس:

اتخذت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية مجموعة من الإجراءات للتأكيد على وحدانية السلطة واحتكر استخدام العنف المشرع قانوناً كان من أبرزها منع حركة حماس من ممارسة نشاطاتها المختلفة وخاصة المسلحة، وغياب السلطة وتفكك الأجهزة الأمنية في الضفة سيمكن حركة حماس من إعادة ترتيب أوضاعها ونشاطاتها وربما بناء قدراتها العسكرية، وقد تعمل فور إهيار أو حل السلطة على تصعيد المواجهة مع إسرائيل²⁸ في الضفة، لكسب مزيد من الشرعية والشعبية، وربما تستخدم قوتها العسكرية مستقبلاً لخدمة أغراض حزبية عند الضرورة، كما حدث في قطاع غزة، حيث أقامت حماس قوتها العسكرية لمواجهة إسرائيل، إلا أنها استعملت هذه القوة لحسم قضايا فلسطينية داخلية بالسيطرة على غزة.

- التأثير على الحكومة المقالة في غزة:

لا يوجد عملياً سلطة واحدة في الأراضي الفلسطينية بل يوجد سلطتان الأولى: في رام الله، والأخرى في غزة، وإهيار أو حل السلطة لا يعني أن القرار أو الحالة ستسحب على قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس.

²⁸ قال محمود الزهار القيادي في حركة حماس "أن البديل جاهز إذا ما انهارت السلطة وهو برنامج المقاومة التي جاءت السلطة بديلاً عنه" شبكة فراس الإعلامية. تاريخ النشر 2012 /9 /15 تاريخ الزيارة 2013 /3 /8

إذا غابت السلطة في رام الله - في ظل استمرار الانقسام - ستحافظ حماس على سلطتها بغزة، إلا أنها قد تواجه إشكالات حقيقية في عدم السيطرة على الوضع في قطاع غزة، كون حالة الدفع باتجاه المقاومة والعنف ستكون شديدة، ولن تستطع حماس أن تنأى بالقطاع عما يحدث في الضفة، وستتهار الهدنة وكافة التفاهات مع إسرائيل الخاصة بوقف إطلاق النار، وإن أرادت المحافظة عليها سينفجر الشارع ضدها. وسيؤثر غياب السلطة على الأمن الداخلي في قطاع غزة نتيجة لتوقف رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين التابعين لحكومة تسيير الأعمال في رام الله، علماً بأن عدداً كبيراً منهم في قطاعي التعليم والصحة على رأس عمله، ويمكن أن تزداد نسبة الجريمة نتيجة لارتفاع نسبة الفقر والمشاكل الاجتماعية الأخرى، وستضطر حركة حماس وحكومتها لتوفير رواتب هؤلاء للاستمرار بتقديم الخدمات، وسيدفع ذلك حركة حماس إلى إعادة ترتيب أولوياتها، وقد تقوم بتحويل جزء كبير من الأموال المخصصة لتسليح وللمناصري الحركة إلى خزانة الحكومة المقالة لتتمكن من توفير رواتب الموظفين غير المستنكفين التابعين للسلطة في رام الله، وإلا توقفت الخدمات وتأثرت شعبية حماس سلباً. من ناحية أخرى إذا أهدرت السلطة نتيجة لضغوط داخلية اقتصادية أو سياسية، ستزيد شعبية حماس وقد تسيطر على الضفة الغربية لأن لها قاعدة تنظيمية متماسكة وقوية.

من جانب آخر قد تقوم حركة حماس وحكومتها بغزة بلعب دور الممثل السياسي للشعب الفلسطيني، وتحاول السيطرة على منظمة التحرير، والدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل والتوصل إلى تفاهات أو اتفاقيات شبيهة بتلك التي تم التوصل إليها في القطاع، حول وقف إطلاق النار على سبيل المثال، وقد تشمل تنازلات تتضمن اعترافاً دولياً وأمريكياً بها، مقابل تغيير مواقفها من إسرائيل والعملية السياسية. فحركة حماس اكتسبت مصداقية بقدراتها على ضبط فصائل المقاومة في قطاع غزة خلال فترات التهدئة والهدنة مع إسرائيل، وألحت أكثر من مرة استعدادها للتعاطي مع الحلول المؤقتة التي ترفضها قيادة منظمة التحرير مثل الدولة ذات الحدود المؤقتة التي تنسجم مع فكرة الهدنة طويلة الأمد. وقد تقوم حماس بدور رئيسي وفعال في عملية حفظ الأمن والنظام العام في الضفة الغربية في ظل غياب السلطة وموافقة أو بدون موافقة إسرائيلية، لأنها التنظيم الأكثر انضباطاً والتزاماً، ولديها تشكيلات تنظيمية في مناطق الضفة الغربية كافة.

التوصيات:

وبناء على ما سبق لا بد من مواجهات تبعات وانعكاسات غياب السلطة الفلسطينية على الأمن والنظام العام باتخاذ الإجراءات التالية:

- إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وبناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية، تضمن مشاركة كافة أطراف الشعب الفلسطيني، لتكون قادرة على الاستمرار في تشكيل مرجعية للشعب الفلسطيني بما يساعد على تنظيم شؤون المواطنين والمحافظة على الأمن المجتمعي.
- قيام منظمة التحرير بإعلان حكومة في المنفى، بالتزامن مع حل السلطة أو إقرارها، بعد الاتفاق على ذلك فلسطينياً، لتشكيل مرجعية للفلسطينيين في كافة القضايا الخاصة بتنظيم مجرى حياتهم، والابقاء على بعض الأجهزة الأمنية، مثل: المخابرات بعد إعادة النظر في مهامها، لتؤدي دوراً في المحافظة على الأمن الداخلي فقط، وبما يخدم الحالة الجديدة.

- على الفصائل والأحزاب إعادة بناء نفسها وبلورة برامج وخطط لمواجهة كافة التحديات التي ستنشأ عن حالة لن تتمكن فيها السلطة من القيام بمهامها لأي سبب من الأسباب، وضرورة التوفيق بين مواجهة الاحتلال وتنظيم مجرى الحياة اليومية لضمان النجاح وتحقيق الانتصار.
- بلورة خطة لضبط الأوضاع الداخلية تقوم على منح منظمة التحرير (أو حكومة المنفى) دور معنوي، على أن تتولى قوى المجتمع (قيادات المجتمع المدني والنقابي والعشائري) دوراً عملياً في حفظ الأمن الداخلي والمجتمعي تحت مظلة منظمة التحرير كما كان خلال انتفاضة عام 1987.
- توفير متطلبات الحياة الأساسية للمواطن يساعد على تعزيز الأمن والنظام العام، لذا من الضروري العمل من أجل تأسيس وتعزيز وتفعيل الهيئات والجمعيات التعاونية في المجالات المختلفة، بهدف مساعدة الفلسطينيين وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في حال غياب السلطة لتمارس نفس الدور الذي قامت به قبل قيام السلطة عام 1994.
- تعزيز خيار المقاومة الشعبية يمكن الشعب الفلسطيني من الصمود لأطول فترة ممكنه، خاصة وأن المقاومة الشعبية تعني مواجهة إسرائيل لشعب أعزل، وتفيد قوة جيش الاحتلال التي تقوم على الردع والتدمير، على أن يتم الاستعداد لذلك بإجراء تدريبات جماهيرية دورية، وتشكيل فرق خاصة لتطوير سبل المقاومة الشعبية.
- تحويل قطاع غزة إلى نقطة ارتكاز فلسطينية على أن يعاد تشكيل السلطة على أسس تمثيلية جديدة تضمن مشاركة القوى والفصائل الفلسطينية جميعاً، مع ضرورة وضع ضمانات ومحددات تحول دون تحوله إلى دولة تقتصر على قطاع غزة.
- إعادة صلاحيات الدفاع المدني (الإطفاء، الإنقاذ) إلى البلديات، للأوضاع التي كانت عليها قبل إقامة السلطة، وتشكيل جهاز الدفاع المدني.
- إعادة النظر بالتشكيلات العسكرية والأمنية الفلسطينية الحالية، التي تأخذ شكل الجيش وقوى الأمن النظامية، من خلال البحث عن صيغ وتشكيلات يمكن استخدامها في حالات الضرورة، كإنشاء تشكيلات عسكرية صغيرة ومرنة قادرة على إطالة أمد المواجهة مع إسرائيل، وتكليفها خسائر فادحة في حال قررت القيادة الفلسطينية تبني خيار المقاومة المسلحة، على أن يتم ذلك بالتنسيق والتوافق مع كل مكونات العمل الوطني من تنظيمات ومؤسسات مجتمع مدني، لتسهم في حفظ الأمن الداخلي والمجتمعي، وقد تكون الانتفاضة الأولى بمكوناتها وإفرازاتها، إحدى التجارب القابلة للتطوير والبناء عليها، خاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن الأهلي والاجتماعي.

ورشة العمل:

سعيد زيد: أقيمت السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وفقاً لاتفاق أوسلو الذي اسند لها صلاحيات محدودة، ومثلت السلطة للفلسطينيين أملاً بإهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة في نهاية الفترة الانتقالية التي حددها الاتفاق بخمس سنوات (1999)، إلا أنها استمرت حتى يومنا هذا دون تطور يذكر، لأن المفاوضات لم تصل إلى نهايتها بعد، وتآكلت السلطة تدريجياً من خلال الممارسات الاحتلالية الإسرائيلية، بتكثيف الاستيطان، ومواصلة الاقتحامات والاعتقالات وحجز الأموال.

أن تعثر العملية السياسية يضع مستقبل السلطة الوطنية الفلسطينية على المحك فالشعب والقيادة الفلسطينية لن يقوا في حالة انتظار طويل ولن يقبلوا بسلطة لا تتعدى صلاحياتها صلاحيات بلدية كبيرة، وإسرائيل لن تقبل بتغيير مهام وصلاحيات السلطة الفلسطينية باتجاه تجسيد الدولة الفلسطينية على أرض الواقع الأمر الذي سيحسم مستقبل السلطة بالحل بقرار من القيادة الفلسطينية أو بالأخبار نتيجة لضغوط خارجية (إسرائيلية وأمريكية) أو داخلية (اقتصادية أو سياسية).

ويؤدي غياب السلطة (الحل أو الأهميار) إلى إهمار اتفاق السلام الاسرائيلي الفلسطيني ووقف التنسيق الأمني وتوقف المؤسسات الفلسطينية عن تقديم خدماتها وتفكك الأجهزة الأمنية وظهور فراغ أمني يتخلله شعور بعدم الاستقرار وفوضى وانتشار للجريمة والاعتداءات على الأملاك العامة والخاصة ويزيد ذلك من التطرف ومن احتمالات نشوب اضطراب فلسطيني يتسم بالعنف يساعد تظهر جماعات فلسطينية تتبنى الفكر الجهادي العالمي.

إن غياب السلطة ومؤسساتها التي تحتكر العنف المشرع قانوناً يفتح المجال لظهور جماعات غير رسمية تقوم بدور أمني لسد الفراغ الذي تركته الأجهزة الأمنية مثل العشائر والأحزاب والفصائل والشركات الامنية الخاصة، ويؤثر غياب السلطة على منظمة التحرير والقوى السياسية، ويزيد التهديدات الأمنية لإسرائيل التي سيكون أمامها أهم إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل إقامة السلطة عام 1994 أو الانسحاب من طرف واحد كما حصل في غزة أو الاستعانة بطرف ثلاث لإدارة الأراضي الفلسطينية.

ولمواجهة هذه الآثار لتقليل السلبات تعظيم الإيجابيات لا بد أن تقوم منظمة التحرير والقوى السياسية الفلسطينية بما يلي:

1. إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بناء مؤسساتها على اسس ديمقراطية تضمن مشاركة كافة أطراف الشعب الفلسطيني، لتكون قادرة على الاستمرار في تمثيل الشعب الفلسطيني بما يساعد على تنظيم شؤون المواطنين والمحافظة على الأمن المجتمعي بعد غياب السلطة.
2. على الفصائل والأحزاب إعادة بناء نفسها وبلورة برامج وخطط لمواجهة كافة التحديات التي ستنشأ عن حالة لن تتمكن فيها السلطة من القيام بمهامها لأي سبب من الأسباب، مع ضرورة التوفيق بين مواجهة الاحتلال وتنظيم مجرى الحياة اليومية لضمان النجاح وتحقيق الانتصار.

3. توفير متطلبات الحياة الأساسية للمواطن يساعد على تعزيز الأمن والنظام العام لذا من الضروري العمل من أجل تأسيس وتعزيز وتفعل الهيئات والجمعيات التعاونية في المجالات المختلفة بهدف مساعدة الفلسطينيين وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في حال غياب السلطة لتمارس نفس الدور الذي قامت به قبل قيام السلطة عام 1994.
4. الابتعاد عن خيار المقاومة الشاملة وتعزيز خيار المقاومة الشعبية يمكن الشعب الفلسطيني من الصمود لأطوال فترة ممكنة، خاصة وأن المقاومة الشعبية تعني مواجهة إسرائيل لشعب أعزل وبالتالي تقييد قوة جيش الاحتلال التي تقوم على الردع والتدمير، على أن يتم الاستعداد لذلك بإجراء تدريبات جماهيرية دورية، وتشكيل فرق خاصة لتطوير سبل المقاومة الشعبية.
5. إعداد خطة لضبط الأوضاع الداخلية تقوم على منح منظمة التحرير (أو حكومة المنفى) دور معنوي على أن تتولى قوى المجتمع (قيادات المجتمع المدني والنقابي والعشائري) دور عملي في حفظ الأمن الداخلي والمجتمعي تحت مظلة منظمة التحرير كما كان خلال انتفاضة عام 1987.
6. في يجب إعادة النظر بالتشكيلات العسكرية والأمنية الفلسطينية الحالية، التي تأخذ شكل الجيش وقوى الأمن النظامية، من خلال البحث عن صيغ وتشكيلات يمكن استخدامها في حالات الضرورة، كإنشاء تشكيلات عسكرية صغيرة ومرنة قادرة على اطالة أمد المواجهة مع إسرائيل وتكليفها حسائر كبيرة، في حال قررت القيادة الفلسطينية تبني خيار المقاومة المسلحة، على أن يتم ذلك بالتنسيق والتوافق مع كل مكونات العمل الوطني من تنظيمات ومؤسسات مجتمع مدني لتسهل في حفظ الأمن الداخلي والمجتمعي، وقد تكون الانتفاضة الأولى بمكوناتها وإفرازاتها، إحدى التجارب القابلة للتطوير والبناء عليها، خاصة فيما يتعلق بالسلم والأمن الأهلي والاجتماعي.

التعليق:

نصر يوسف:

- عند مناقشة حل أو الخيار السلطة الوطنية يجب مناقشة الظروف التي نشأت فيها السلطة الفلسطينية، حيث نشأت في ظروف فلسطينية وإقليمية ودولية لم تكن في الصالح الفلسطيني.
- لا يوجد شيء اسمه الخيار أو حل السلطة إنما هناك إعادة ترتيب للوضع الفلسطيني وربما الإسرائيلي ضمن سياق ترتيب إقليمي للمنطقة.
- التغيرات التي تحدث في الإقليم العربي والتغيرات الدولية ستؤثر بشكل كبير على الخريطة في المستقبل.
- تم الحديث عن السيناريوهات المختلفة للخيار أو حل السلطة وتأثيراتها على الوضع الأمني الفلسطيني.

رولاند فريديريك:

- تحتوي هذه الورقة البحثية مجموعة من الأفكار الواضحة المترابطة التي تصف الوضع بشكل جيد.
- هناك بعض الملاحظات الفنية المتعلقة بقضايا منهجية . فلذلك لا بد من تحديد الغاية من السيناريوهات، كذلك من الأفضل ربط القوى المحركة والسيناريوهات التي تنشأ عنها باستعراض واضح للافتراضات التي تقف كل قوة من وراء القوى المحركة. إلى جانب تحديد وتوصيف القوى المحركة على وجه أكبر من الدقة.
- يوجد انفصال بين التوصيات التي ترد في نهاية الورقة والتحليل الذي يسبقها.

- هذه الورقة يمكن اثراءها بالمزيد من الابحاث الميدانية المعمقة .

النقاش:

نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل موازين قوى فلسطينية واقليمية و دولية ليست في صالح الفلسطينيين.

- (1) خسارة المنظمة لساحة قوتها العسكرية و السياسية في لبنان و تشتتها في المهجر.
 - (2) تصدع الموقف العربي و انتهاء جبهة الصمود و التصدي بعد احتلال العراق للكويت و حرب الخليج الاولى و ظهور محورين بين الدول العربية (أ) محور حفر الباطن (ب) محور العراق، الذي كانت م.ت.ف. ضمنه و خسارة العراق و محورها للحرب.
 - (3) انتهاء الاتحاد السوفياتي و ظهور أمريكا كقطب دولي وحيد لقيادة العالم.
- لذلك كان اوسلو بالمستوى السياسي الذي تم التوقيع عليه، بحيث جسد سلطة محدودة الصلاحيات و مرحلية الاتفاق و مرحلية التنفيذ "أي أن محصلة توازن قوى ليست في صالح الفلسطينيين".
- اليوم نناقش احتمالات السلطة في ظل ظروف فلسطينية و اسرائيلية و اقليمية و دولية جديدة.

على المستوى الفلسطيني الاسرائيلي:

- تراجع قوى السلام الاسرائيلية بعد مقتل رابين.
- زيادة قوة اليمين الاسرائيلي.
- فشل عملية السلام و الوصول الى طريق مسدود و انعدام اليقين بين الطرفين الفلسطيني و الاسرائيلي.
- انقسام الشعب و الكيان الفلسطيني الى الضفة و غزة و ضعف الأمل في اعادة توحيدهما و ضعفها فلسطينيا و أمام الاسرائيليين.
- اعادة السيطرة الاسرائيلية على مجمل أراضي الضفة و حقها في المطاردة الساحنة في جميع أرجائها و الحصار المفروض على غزة بر و بحر.
- زيادة حجم الحركات المسلحة في غزة المتحالفة مع ايران و امتداد نفوذها و منطقة عملياتها الى كامل سيناء.
- فشل الانسحاب الأحادي الجانب من غزة في تحقيق الأمن للاسرائيليين.

الاقليم:

- 1- الربيع العربي و نجاحه في التغيير في كل من تونس و ليبيا و اليمن و مصر و المغرب و الحرب المشتعلة في سوريا، و عدم استقرار العراق و نفوذ ايران فيها.
- 2- ضعف النظام العربي القديم.
- 3- سيطرة حزب الله على لبنان.
- 4- بروز التحالف العراقي السوري اللبناني (حزب الله)
- 5- بروز ايران كقوة اقليمية مؤثرة و ذات أهداف واضحة للسيطرة على الاقليم.
- 6- اعتقاد ايران بضعف أمريكا و عدم قدرتها على الدخول في حرب في المنطقة بعد خسارتها لحرب العراق و أفغانستان.
- 7- بروز تركيا اقليمياً كمنافس لايران و حليف لأمريكا و مؤثرة في الميزان الاقليمي.

الوضع الدولي:

- فشل أمريكا في حربها في العراق و أفغانستان و خروجها بدون مكاسب منهم.
- تراجع أمريكا كقوة اقتصادية في العالم، و هذا الأمر أدى الى تراجع مكانة أمريكا في قيادة العالم.
- بروز قوى دولية جديدة في العالم كقوى اقتصادية و سياسية و عسكرية مثل الصين، الهند، روسيا و البرازيل.
- الانتقال في العلاقات الدولية بين أوروبا و أمريكا من مرحلة التحالف الى مرحلة التنافس.
- ظهور تحالف و توافق دولي على مشاركة أمريكا في قيادة العالم.
- رغبة القوى الدولية القديمة و الجديدة في اعادة النظر في الاتفاق الذي جعل الشرق الأوسط منطقة نفوذ أمريكية.
- طموح روسيا لأخذ مكانتها الدولية يعد الاتحاد السوفياتي.
- طموح أوروبا بعودة نفوذها الى مستعمراتها التي سلمتها لأمريكا بعد يالطة.
- طموح الصين لدخول المنطقة و احتياجها المتزايد للطاقة.

في ظل هذه الظروف الفلسطينية و الاقليمية و الدولية و عودة التنافس الدولي و الاقليمي على المنطقة و في المنطقة، وفي ظل انعدام و انسداد عملية السلام الفلسطيني الاسرائيلي، و الاحتياج الاقليمي و الدولي و الفلسطيني و الاسرائيلي أيضاً. نناقش موضوع حل السلطة الفلسطينية أو انهيارها، لذلك لا بد من طرح الأسئلة التالية

للاجابة على ذلك:

- 1- هل السلطة الوطنية احتياج فلسطيني في غياب عملية السلام و الاعتقاد أن اسرائيل لا تريد سلام و البحث في رؤيا و استراتيجية جديدة لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني.
- 2- هل حل السلطة احتياج اسرائيلي و اقليمي و دولي لاعادة ترتيب الوضع الفلسطيني في الضفة و غزة لايجاد صيغة فلسطينية جديدة و موحدة يمكنها استئناف عملية السلام و الوصول الى اتفاق مع اسرائيل، هل سيكون دور لاسرائيل في اعادة الترتيب.
- 3- هل اعادة الترتيب للاقليم سيشمل اسرائيل أيضاً و كيف؟
- 4- هل اعادة ترتيب الوضع الفلسطيني و الاسرائيلي و الاقليمي سلمياً أو حرب على مستوى الاقليم أو حرب بالأدوات المحلية في كل اقليم.

في ظل هذه الظروف جميعاً نناقش حل السلطة في اطار ثلاث سيناريوهات.

السيناريو الأول:

ما زال وجود السلطة الفلسطينية يشكل عامل ضغط سياسي ذا أبعاد اقليمية و دولية، و حتى اسرائيلية داخلية لوقف الاستيطان و تثبيت عدم شرعيته، غياب السلطة سيحرر اسرائيل من الضغوط الدولية لوقفه. من ناحية الأمن لا بد من التوضيح أن الأمن الاسرائيلي ما زال يتحمله الجيش الاسرائيلي، و أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية حالياً لا تساهم بأكثر من 15% من الاحتياج الأساسي و ما زالت القوات الاسرائيلية تقوم بالمطاردات الساخنة في كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية في الضفة عندما يتعلق الأمر بالأمن الاسرائيلي و لا توجد منطقة في الأراضي الفلسطينية تتمتع بالحصانة من المطاردة الساخنة للقوات الاسرائيلية. السلطة الفلسطينية كيان سياسي فلسطيني و ليس حكم محلي خاص بعد اعتراف الامم المتحدة بدولة فلسطين تحت الاحتلال، هذا الكيان أصبح مكتمل من الوجه القانوني 1- سلطة تنفيذية 2- سلطة تشريعية 3- سلطة قضائية.

الأراضي الفلسطينية و الشعب الفلسطيني حقيقة موجودة و مقرة اقليمياً و دولياً و حتى اسرائيلياً، في حال حل السلطة من سيكون البديل، روابط القرى، رؤساء البلديات، خاصة اذا لم تستطع م.ت.ف. و فتح و بقية الفصائل في وضع رؤيا و استراتيجية جديدة سياسية و نضالية مجدية لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني و هذا يتطلب في المقام الأول اعادة النظر في القرارات السياسية سواء فيما يتعلق بالبرنامج المحلي و الاعتراف المتبادل مع اسرائيل و اعادة المواد التي شطبت من النظام الأساسي ل م.ت.ف. و هذه كلها كانت نتيجة لمجمل تفاعلات سياسة فلسطينية و اقليمية و دولية.

يجب الادراك أن حركة فتح نشأت بقرار فلسطيني و احتياج فلسطيني و أن م.ت.ف. نشأت بقرار عربي و احتياج اقليمي و دولي، و قرار وحدانية التمثيل الفلسطيني و فك الارتباط الأردني مع الضفة قرار عربي ذا أبعاد دولية. العاملين في السلطة لن يكونوا مشكلة لأن اسرائيل لن تبقي هذا الجيش من العاملين عاطلين عن العمل، و تترك مجال للمنظمات المسلحة باستقطابهم فهي ستعيد فتح أبوابها لتشغيل العاملين الفلسطينيين في الأراضي الاسرائيلية، خاصة و أن سجل العاملين الفلسطينيين في اسرائيل لم يتضمن أي خلل أمني باستثناء حادثة سائق الشاحنة في عسقلان أو حادثة العامل الفلسطيني في بئر السبع و كان عامل مهرب، و يجب الادراك أن أفضل فترات ازدهار الاقتصاد الاسرائيلي عندما كانت هذه العمالة هي التي تشغل الاقتصاد الاسرائيلي، عمالة محلية و كان الشيكل في أوج قوة عندما كان الدولار قوياً، و أن اسرائيل كانت تشغل أكثر من ضعف هذا العدد قبل السلطة.

حل السلطة الفلسطينية دون أن تكون القيادة الفلسطينية قد أوجدت البدائل اللازمة لتحقيق الأهداف الفلسطينية مدمرا للشعب الفلسطيني و قضيته سواء البدائل النضالية السلمية أو المسلحة و كذلك دون ترتيب المؤسسات الحزبية و الوطنية لإستيعاب المتغيرات التنظيمية و الوطنية في الاطار الهيكلي للحركة السياسية أو المجتمعي في الاطار الوطني و في الخطة السياسية و النضالية لما بعد حل السلطة، إن إعادة ترتيب المنظمة و إعادة الاعتبار لها ليس أمراً سهلاً لأن المنظمة بعد دخول الفصائل المسلحة اليها أصبحت إطار جهوي لحركة مسلحة، و إعادة الترتيب لها لا بد من توفير استمرار الإعتراف العربي و الدولي بهذا الترتيب، و لا بد من مناقشة الفصائل على برنامج سياسي و نضالي يشكل محصلة لمجمل البرامج الفصائلية، و ماذا سيكون أثر هذا البرنامج على استمرار الإعتراف العربي و الدولي بالمنظمة، عندما إتفقت فصائل المنظمة على البرنامج المحلي في بداية السبعينيات احتاج وقت طويل و حصل قتال فلسطيني-فلسطيني على البرنامج بين فصائل الرفض و فتح و حلفائها.

أعتقد أن حل السلطة بقرار فلسطيني سيؤسس لمزيد من الفوضى، و سيزيد من التنافس في الساحة الفلسطينية للمهيمنة و الزعامة، و سيجتج للقوى الاقليمية و الدولية الخارجية بلا أدنى حرج لمأ الفراغ، و هذا لن يكون على حساب اسرائيل بل على حساب الشعب الفلسطيني.

- السلاح الفلسطيني ليس مشكلة مهمة للاسرائيليين و هو مسجل لديهم و الجيش الاسرائيلي يستطيع أن يجمع معظمها خلال فترة قصيرة.

- امكانية حدوث السيناريو أعتقد غير وارد فلسطينياً و أن هناك دول بقيت فترة طويلة تحت الاحتلال و هي دول أعضاء في المنظمة الدولية، إن حل السلطة الفلسطينية سيعود بالشعب الفلسطيني الى الورا حيث انتقل نقلة نوعية الى كيان و هوية، عندما حسدت م.ت.ف. الكيان الفلسطيني كان كياناً معنوي و هوية نضالية و هي محل إعتزاز الشعب الفلسطيني، الآن السلطة الفلسطينية متقدمة على م.ت.ف. في تجسيد الكيان الفلسطيني عندما جسد الشعب الفلسطيني سلطاته التنفيذية و التشريعية و القضائية على الأرض الفلسطينية بانتخابات

معترف بها دولياً وإقليمياً وإسرائيلياً، ثم تطور الأمر أكثر بالإعتراف الدولي بدولة فلسطين تحت الإحتلال في المنظمة الدولية.

- حالة تمهيش المنظمة ليس لها علاقة بالوضع السياسي الإسرائيلي، هي مسؤولية فلسطينية بحتة، القيادة الفلسطينية هي التي همشت المنظمة و كذلك تطور الكيان السياسي على الأرض يضعف المنظمة.
- الدولة الفلسطينية ستقوم في نهاية المطاف مهما طال الإحتلال، و البدائل ليست في صالح الإسرائيليين طالما بقي الكيان الفلسطيني قائماً و طالما بقيت تجدد شرعيته من قبل الشعب الفلسطيني بالإنتخابات الديمقراطية التي تعطي هذا الكيان مزيداً من القوة أمام الإسرائيليين و الشرعية الدولية، الشرعية الديمقراطية التي لا يستطيع أن يتجاوزها الإحتلال أو أن يلغيها، و كذلك طالما حافظت السلطة على إستقرار الشعب الفلسطيني و تطويره و إزدهاره و بناء مؤسساته في تجسيد الدولة و إيجاد الأشكال النضالية السلمية لإجبار إسرائيل على الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
- القيادة الفلسطينية الحالية غير قادرة على وضع رؤيا استراتيجية فاعلة و مجدية للمرحلة القادمة و أعتقد أن المبادرة ستعود للخارج مرة أخرى في إنشاء الحركات الفلسطينية الجديدة أو تجديد برامج الفصائل القائمة و سيعتبر على ذلك مزيداً من الإنشاقات في الحركة الفلسطينية على ضوء فشل عملية السلام و حل السلطة، وقد يؤدي إلى خروج عدد من القيادات الفلسطينية للخارج و سيكون للمتغيرات الحالية في الإقليم أثر على ذلك.

السيناريو الثاني:

أعتقد أن السلطة لا تستطيع توقيف التنسيق الأمني ولكنها يمكن أن تخفض من حجم التنسيق الأمني إلى أدنى مستوى دون الإعلان عن توقيفه، و يعطي شرعية لعمل مضاد إسرائيلي.

أعتقد أن الوضع سيبقى كما هو و ستبقى الولايات المتحدة و الدول المانحة و إسرائيل تقدم الأموال لبقاء السلطة المتحملة لأعباء الإدارة و الشعب الفلسطيني و المؤسسة الأمنية، و لن يكون بمقدور إسرائيل سياسياً إقتحام المقرات الأمنية و الإستيلاء على أسلحتها ما دامت هذه المقرات مسيطر عليها من الأمن الفلسطيني و ما دام سلاح المؤسسة لا يستخدم لقتال الإسرائيليين، و حتى و إن زادت عمليات المقاومة المسلحة ضد الإسرائيليين ما دامت هذه المقاومة لا تشارك فيها المؤسسة الأمنية و حتى وإن كانت نسبة فاعلية المؤسسة الأمنية في منع المقاومة المسلحة ضعيفة.

الأجهزة الأمنية لها وظيفتان: 1- الأمن الداخلي الفلسطيني 2- الأمن الإسرائيلي، في غياب المؤسسة الأمنية الفلسطينية ستكون المهمتان مسؤولية إسرائيلية في الحد الأدنى، الحفاظ على الأمن الفلسطيني يعتبر إنجاز بالنسبة للإسرائيليين، و كذلك فإني أعتقد أن امكانية المواجهة بين الجيش الإسرائيلي و الأمن الفلسطيني مستبعدة مع إمكانية وجود تنافر و عدم إنسجام.

- إصلاح المنظمة ليس أمراً سهلاً في ظل القيادة الفلسطينية القائمة و في ظل الإنقسام القائم في الشعب الفلسطيني، غزة و الضفة و في إنقسام الفصائل الفلسطينية و كذلك الربيع العربي و التغيرات في الإقليم، و أعتقد أن المنظمة ستبقى كما هي في المرحلة الراهنة ما لم يحصل تطور يساعد على ذلك.
- إمكانية توقيف التنسيق مستبعد الآن ولكن يمكن أن يخفض مستوى التنسيق و أعتقد أن هذا سيناريو مستبعد في الظرف الراهن حل السلطة بفعل خارجي و سيبقى الوضع على الحالة الراهنة.

السيناريو الثالث:

أعتقد أن محددات هذا السيناريو أكثر من عامل، و لا أعتقد أن إمتناع إسرائيل عن تقديم مستحقات السلطة و كذلك إمتناع الدول المانحة عن تقديم المساعدة للسلطة سيساعد في الإختيار الداخلي للسلطة، و هذا العامل يزيد مظاهر الإحتجاج ولكن الشارع الفلسطيني يدرك بوعيه هذا خارج إرادة القرار الفلسطيني، ولكن هناك محددات أخرى لهذا السيناريو و الذي قد يصل بالشارع الفلسطيني الى الفوضى الداخلية و الإقتتال الداخلي الفلسطيني و هي:

1- الوضع الداخلي لفتح و عدم قدرة القيادة الحالية لفتح على ملمة أطر الحركة و تفعيلها في إطار رؤية سياسية و تنظيمية و وطنية موحدة، و عودة بعض الجماعات المسلحة الى حمل السلاح و واضح بروز مجموعات متباينة سياسية و تنظيمية و وطنية في الأطر الفتحاوية الرئيسية، مركزية و ثوري و إستشاري و قاعدي و حتى الآن القيادة غير قادرة على إعادة إئتلافها داخل الأطر، و واضح أن بعض هذه المجموعات يريد حسم الخلاف إما من خلال مؤتمر جديد متفق عليه أو الإصلاح بالقوة المسلحة.

2- (أ) عدم وجود مصالحة وطنية و الوصول إلى برنامج توافقي وطني بين فتح و حماس يجعل حماس و الفصائل المنضوية معها في دائرة الإرهاب و التصفية مما يجعل حماس تفكر بصورة مستمرة في نقل العمل المسلح إلى الضفة و هذا سيشكل مناخ للصدام مع السلطة لأن حماس لن تستطيع حماية نفسها من التصفية إلا إذا دخلت في إطار شرعية السلطة الفلسطينية.

(ب) الحصار المفروض على غزة و الإحتكاك المستمر بالسلاح مع إسرائيل و التهديد الدائم لإحتلال غزة و تصفية حماس و الفصائل معها أيضاً يشجع حماس لنقل العمل إلى الضفة حتى لا تبقى غزة و حماس وحدها يتعرضون للقصف. (ج) الأوضاع الداخلية لفتح ستشجع حماس على ذلك و الإستفادة من أوضاع فتح الداخلية

3- الأوضاع الإقتصادية للضفة و فشل حكومة فياض في تطوير الوضع الإقتصادي المقبول للفلسطينيين في الضفة سواء كان الفشل ناتج عن سوء تقدير أو إدارة و تخطيط أو عن اسباب خارجة عن قدرة و إرادة د. سلام فياض و رئيس الحكومة.

4- الإحتياج الإسرائيلي لترتيب الوضع الفلسطيني في غزة بشكل مباشر و ترتيب الوضع الفلسطيني في الضفة بشكل غير مباشر و بأسباب فلسطينية و لا يحملها مسؤولية إهيار السلطة أو إضعافها خاصة أن الموقف الفلسطيني الرسمي للسلطة بالنسبة للإسرائيليين غير مقبول سواء كان ذلك في شروط وقف المفاوضات بالنسبة للإستيطان أو السعي الفلسطيني الى نقل الموضوع الفلسطيني الى الساحة الدولية متجاوزاً الوسيط الأمريكي و تشكيل حالة فلسطينية سياسية بقرار دولي خارج الإئتفاق مع الإسرائيليين، و ستستفيد إسرائيل من حماس في ترتيب الضفة و تأخذ منها ذريعة لترتيب غزة بأنها حماس.

هذا السيناريو سيكون الأسوأ خاصة عندما يتعلق الأمر بفوضى فلسطينية داخلية من خلال الإحتكام للسلاح داخل فتح أو خلال فوضى وطنية مع حماس و الإحتكام للسلاح بينهما قد يوصل الأمور إلى مستوى الحرب الأهلية، و ستحاول إسرائيل الإستفادة من هذه الأوضاع بتعميق خلاف يمكن السيطرة عليه و الإستفادة منه يساعدها في ترتيب الضفة و أخذ الشرعية لترتيب الأوضاع في غزة، وقد يترتب على هذه الفوضى نزوح فلسطيني إلى الأردن. مما سيجعل الأردن يتدخل للإبقاء على السلطة، و الإنخراط في هذه الفوضى قد يبدأ في غزة من خلال تصعيد مبدئي بين حماس و إسرائيل ينتقل بعدها سريعاً للضفة.

حماس تعتقد أن أهم العوامل التي تحافظ على إستمرارها في المرحلة القادمة هي: (1) إما المصالحة و حمايتها بالشرعية الفلسطينية للسلطة. (2) أو إهمار السلطة في رام الله و بقاء سلطتها في غزة و هي تعتقد أنه سيتم إعتماها و ذلك من خلال الإحتياج الإقليمي و الدولي لطرف فلسطيني فاعل للتحدث إليه و يحافظ على الأرض.

غياب السلطة:

سيكون لغياب السلطة آثار سلبية كبيرة على المنطقة بشكل و على الدول التي عملت إتفاقيات سلام مع إسرائيل و على الدول التي أقامت ممثلات مع إسرائيل عندما أقامت ممثلاتهم مع السلطة، و هذا يعني العودة الى نقطة البداية للمنطقة، إن السلام غير ممكن مع الإسرائيليين و أن على الشعب الفلسطيني بشكل خاص و الشعب العربي بشكل عام العودة للتحضير للقتال و الحرب بغض النظر عن الطرف الفلسطيني و الطرف العربي في ظل حركة الشعوب العربية للتغيير.

إنعكاس غياب السلطة على الأوضاع الأمنية:

غياب المؤسسة الأمنية الفلسطينية و تفككها سيؤدي إلى غياب الإستقرار النسبي للمجتمع الفلسطيني في حدوده الدنيا و سيثقل ذلك مجمل النشاطات اليومية و المجتمعية للشعب الفلسطيني، بالإضافة ستنشأ أعمال بلطجة و تزيد الجريمة و ستسعى بعض التنظيمات و الأفراد للإتصال بإسرائيل و ايران و حزب الله و القاعدة، كذلك ستسعى هذه الأطراف للإتصال بالأفراد و الجماعات الفلسطينية لتشغيلها لحسابها، و إذغ ضربت ايران ستجد ايران في غياب السلطة فرصة للعودة إلى المنطقة من خلال المشهد الفلسطيني و إنتهاء عملية السلام.

غياب السلطة يعني إنتهاء و فشل عملية السلام الحالية و هذا سيعزز خيارات الشعب الفلسطيني في الداخل و الخارج، و سيكون الخارج أكثر حرصاً على التمسك بالمنظمة و سيبدأ الحراك النخبوي و الشعبي في الشعب الفلسطيني للوصول إلى بدائل مجدية في نظرهم من داخل م.ت.ف. أو من خارجها لتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقد يكون الخيار المسلح هو الخيار الوحيد لقوى الشعب الفلسطيني في الخارج.

أما في الداخل فسيكون في المرحلة الأولى ذهول و تشتت في تحديد الرؤيا المحدية للمرحلة التالية بين تبني المقاومة المسلحة و إمكانية تحقيقها و المقاومة السلمية و مدى جدواها و بين العودة إلى خيار الدولة الواحدة و النضال من أجل المساواة، و كذلك قد تنشأ تنظيمات جديدة، كما أن مجمل الحركة الفلسطينية ستعيد النظر ببرامجها السياسية القديمة بين التعديل و التطوير و التغيير، على برامج جديدة مع ظهور قيادات للمرحلة المقبلة و إنتهاء كل قيادات مرحلة السلام.

في ظل غياب السلطة سيكون للعشائر دور جديد و ستكون العشائر هي الكيان الذي سيلجأ اليه الجميع لتوفير الحماية للفرد و العشيرة للتخفيف من سلبات غياب الأمن على إستقرارهم و كذلك ستعود لجان الإصلاح العشائرية إلى الواجهة في ظل غياب القضاء.

الشركات الأمنية ممن ستأخذ ترخيصها بالعمل:

أولاً هي كانت تعمل في ظل وجود مؤسسة أمنية فاعلة بنسبة معينة و لذلك هي لم تكن كل الأمن بل الجزء الخاص و الأصغر في ذلك. في ظل غياب السلطة و المؤسسة الأمنية هذه الشركات و كأنها ستحل في عملها و مهامها الجزئية و الخاصة محل المؤسسة الأمنية من ناحية و من ناحية أخرى ستستمر في مهامها الخاصة السابقة، و اعتقد أن الجهد المطلوب أكبر من قدراتها و إمكانياتها البشرية و المهنية و المادية، كما أنها لا تستطيع أن تعمل مع الإسرائيليين لتكوين بديل للأمن الفلسطيني الرسمي، كما أن الإسرائيليين لن يسمحوا بأي سلاح منظم سواء كان في شكل شركات أمنية أو مليشيات بدون موافقتهم و بدون الزام هذا الإلتزام معهم.

الأحزاب و الفصائل الفلسطينية:

سيكون وضع الأحزاب و الفصائل الفلسطينية صعب لأسباب عديدة هي:
الإقتتال الفلسطيني الداخلي سواء سواء في الإطار التنظيمي للفصيل أو في الإطار الوطني للحركة الفلسطينية الذي سيكون أقرب إلى الحرب الأهلية و عدم قدرتها على توقيف هذا الإقتتال.
فشل عملية السلام و عدم جاهزيتها لتوفير البديل في إطار الفصيل أو في الأطار الجبهوي ل م.ت.ف. و هذا البديل كبرنامج سياسي مجدي.

عدم قدرتها الذاتية مجتمعة أو منفردة على توفير البديل الأمني للمؤسسة الأمنية لأنها ليست لذلك لا من ناحية الإمكانية المادية أو العملية أو المهنية و إذا كان لديها بعض الإمكانات الخاصة في مجال السلاح فهو في الإطار و محدود بإستثناء حماس، و هذا يفرض عليها التنسيق مع الإسرائيليين و هذا سترتب عليه الكثير من المشاكل في الفصيل الواحد بين العودة للترول تحت الأرض و السرية و قدرتها على ذلك أو البقاء في العلنية و التنسيق مع إسرائيل.
في ظل الإقرار الواقعي في إنتهاء هذه الفصائل سياسياً ستكون بعد العشائر أقوى من هذه الفصائل وقد يلجأ بعضها للإستقواء بالعشائر.

إندلاع إنتفاضة جديدة:

في المرحلة الأولى المباشرة سيكون ذلك مستبعد لأن الشارع الفلسطيني في حالة ذهول و الأحزاب منقسمة سواء في ذاتها أو فيما بينها خاصة و أن إختيار السلطة ناتج في الظاهر عن إقتتال فلسطيني-فلسطيني و ليس عن قتال فلسطيني-إسرائيلي ولكن بعد فترة و لا أعتقد أنها طويلة سيعود الشارع لينظم صفوفه و يواجه نفسه الإحتلال و ستعود العلاقة الشعبية و التنظيمية بين الداخل و الخارج إلى سابق عهدها ولكن بتجربة أفضل.

تدويل المسؤولية الأمنية:

مستبعد إمكانية تدويل المسؤولية الأمنية في الأراضي الفلسطينية بالنسبة للإسرائيليين لأن ذلك يعني تقليص المسؤولية الأمنية الإسرائيلية حتى و إن كان عن منطقة محدودة لأن هذا يعني تجسيداً مبدئياً للإعتراف الدولي بالنسبة للفلسطينيين دون إتفاق معهم سياسياً.

إسرائيل لن تسمح بإختيار السلطة بشكل كامل ولكنها ستوافق على أحداث داخلية بسقف محدد و زمن محدد و تستخدم هذه الأحداث لإعادة ترتيب الوضع الفلسطيني في السلطة سياسياً و أمنياً بما يخرجها من مأزق الإنسداد في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية الحالية، و هذا سيدفع بالإسرائيليين بالتدخل بشكل مباشر و غير معلن في الأحداث، و بشكل محدود و محدد بحيث لا يؤدي التدخل إلى الإختيار و حرق الرموز الجديدة في الترتيب، لأن ترك الوضع يتفاهم سيؤدي إلى الإختيار، و التدخل غير المحسوب سيؤدي إلى الإختيار و عدم الإستفادة المرجوة من الترتيب المطلوب.

لذلك أعتقد أن المشاكل الداخلية الفلسطينية لن تكون طويلة و ستكون سريعة، وقد يؤدي عدم الإستقرار في الضفة إلى هجرة فلسطينية إلى الأراضي الأردنية لأن إسرائيل ستغلق حدودها و لن تسمح بهجرة إليها.

لن يعاد إحتلال الضفة فهي محتلة ولكن سيعيد الجيش الإسرائيلي نشاطه الأمني الذي توقف بشكل جزئي.
هذه الفوضى سيصاحبها بعض العمليات العسكرية ضد المستوطنين مما سيعطي إسرائيل ذريعة للتدخل، و لا أعتقد الإنسحاب الإسرائيلي من جانب واحد في ظل الفوضى المسلحة الفلسطينية ممكن سياسياً لإسرائيل و مجدي أمنياً، و ثانياً لأن إسرائيل ما زالت مسؤوليتها عن الضفة و هذا يرتب عليها مسؤوليات حيال المجتمع الدولي و الإقليمي، خاصة و أن الحكومة الحالية لم توافق على الإنسحاب من طرف واحد من غزة و هي ما زالت خطة الإنسحاب من غزة فاشلة في

نتائجها الأمنية على إسرائيل و هي ما زالت تعد الخطط لإعادة إحتلال غزة مرة أخرى، كان أولمرت و بعده باراك قد قالا ذلك لكن الواقع الإسرائيلي لتجربة غزة وكذلك المجتمع الدولي منع ذلك لأن ذلك يعني إنهاء عملية السلام.

الإستعانة بطرف ثالث:

إيجاد قيادة فلسطينية جديدة ل م.ت.ف. في المرحلة الراهنة مستبعد لأن ذلك يحتاج إلى وضع عربي مستقر لمناقشة ذلك و الإتفاق عليه و الظروف العربية الحالية كلها تنأ بنفسها عن الدخول في الملف الفلسطيني في هذه المرحلة مما يريح إسرائيل.

أما أن تنشأ إسرائيل قيادة محلية خارج إطار م.ت.ف. فهذا محكوم عليه بالفشل و التجارب السابقة قبل اوسلو حكم عليها بالفشل لأن الطرف الفلسطيني لا يريد الحل حتى.

ستسعى إسرائيل إلى تنظيم الفوضى ليتسنى لها الحفاظ على النظام الفلسطيني بصيغته الوطنية في إطار م.ت.ف. ولكن بوجوه و قيادة جديدة سواء كان لها دور سابق أو جديد، مستبعد خلق شرعية جديدة للشعب الفلسطيني خارج هذا السياق، و هي ستعمل على إيجاد قيادة لهذه المرحلة التي سيكون الوضع الفلسطيني الرسمي و الحزبي في أضعف حالاته.

الإستعانة بالجواري:

في حالة الفوضى دول الجوار خاصة مصر و إسرائيل ستجد نفسها مجبرة في لعب دور ما بسقف محدود و هو يتضمن:-

- (1) منع هجرة الفلسطينيين و تثبيتهم في وطنهم.
 - (2) منع إنهاء السلطة و المحافظة على قدرتها للمحافظة على إستقرار مجتمعها.
 - (3) مصر و الأردن لن تقبل أي تعاون في غياب السلطة لأن ذلك يعني نقل المسؤولية اليهم.
- عودة غزة إلى مصر و الضفة إلى الأردن في ظل رفض إسرائيلي للإسحاب من أراضي 1967 مما يعني نقل المشكلة من إسرائيل إلى الوضع الداخلي المصري و الأردني في ظل معارضة شعبية قوية في هذا بين البلدين لمسؤوليتهما عن الملف الفلسطيني.
- ممكن تدخل الأردن و مصر لتهدئة الأوضاع الداخلية الفلسطينية و إيجاد صيغة من التفاهم بين الأطراف المتنازعة لإعادة الأوضاع إلى مسارها الأصلي لتحمل السلطة مسؤوليتها عن الوضع الفلسطيني، من خلال إرسال مصر لضباط مصريين لمساعدة المنظمة في ترتيب الوضع الأمني في غزة بعد إحتلالها من إسرائيل و إعادتها إلى السلطة و كذلك الأردن ممكن أن ترسل قوة جيش التحرير المتواجدة في الأراضي الأردنية لمساعدة المؤسسة الأمنية الفلسطينية في ضبط الوضع.
- ممكن أن تتدخل مصر و الأردن و أمريكا و المجتمع الدولي للحد من التدخل الإسرائيلي.

إنهاء السلطة:

سيعيد الوضع الفلسطيني إلى نقطة البداية وقد يكون هناك توجهان سياسيان فلسطينيان:

- (1) توجه فلسطيني في الخارج
أعتقد أن التواصل الفلسطيني بين النخب الفلسطينية و الشعبية و المجتمعية "الأكاديميين و السياسيين و الوجهاء و النقابيين" سيزداد للبحث في إيجاد رؤيا سياسية جديدة و إستراتيجية للمرحلة القادمة بعد إنهاء السلطة الذي يعني فشل عملية السلام و لتشكيل أحزاب سياسية جديدة أو تجديد الحركات الموجودة بعد نقد التجربة و عزل كل قيادات مرحلة السلام الفلسطيني الإسرائيلي، و ستظهر رموز أكثر تطرفاً خصوصاً في الربيع العربي و عدم قدرة النظام العربي الجديد في تشكيل هذه الأحزاب أو منع الكفاح المسلح.
- (2) التوجه الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية

أعتقد ستنشأ أطر جديدة و حركات جديدة تطرح موضوع الدولة الفلسطينية من خلال النضال السلمي من أجل المساواة لإعتقادهم أن مثل هذا الخيار قد يكون الأكثر إمكانية لأنه الأكثر سلمية ولا يدخل المجتمع الفلسطيني في العنف مع الإسرائيليين وقد يصبح الأكثر قبولاً دولياً بعد إهيار السلطة التي يعتبر التعنت الإسرائيلي هو السبب الأكبر في ذلك. - ستستمر بعض القوى في الحفاظ على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و إقامة دولته من خلال النضال السلمي المشروع مثل مدينة الشمس و العصبان المدني و مزيد من الإحتكاك مع الإستيطان، ولكن سيبقى هذا التوجه يدور في حلقة مفرغة طالما الإحتلال لا يقدم حلاً يمثل الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية في أرضه.

الإستعانة بإحدى دول الجوار:

لا أعتقد ان الأردن قادر أن يلعب دوراً مهماً في حالة غياب السلطة الفلسطينية للأسباب التالية:

(1) الأردن بإتفاقية وادي عربة حدد حدوده المعترف بها إقليمياً و دولياً و ليس سهلاً عليه أن يحل محل م.ت.ف. أو السلطة لأن المنظمة ما زالت التمثيل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني و لا يمكنه تجاوز هذا التمثيل إلا في حالة توفر إجماع عربي رسمي على ذلك و لا أعتقد أن هذا متوفر الآن.

(2) الأردن لديه مشاكله الداخلية الكثيرة فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني الأردني الحالي في الأردن الآن و لا يمكن أن ينقل اليه مشاكل الفلسطينيين.

(3) في ظل الربيع العربي و التضحيات من أجل الديمقراطية في المنطقة العربية فإن أي علاقة عضوية أردنية مع الضفة سينتقل الربيع العربي إليه خاصة و أن الحركة السياسية شرعية و لا يمكن إلغائها في ظل أي نظام مهما كان نوعه و هي أخذت شرعيتها من مقاومة الإحتلال و هي لا تتنازل عن الحياة الديمقراطية.

(4) النظام العربي الجديد و مصر و الأردن سينأوا بأنفسهم عن لعب أي دور خارج غياب م.ت.ف. و السلطة، لأن الوضع الفلسطيني حساس بالنسبة لمجتمعنا الداخلي، و أعتقد أن ظروف عام 1948 التي سمحت للنظام العربي بالتدخل و تحل محل الشعب الفلسطيني غير موجودة الآن في ظل حركة الشعوب العربية.

إنعكاس غياب السلطة على القوى السياسية الفلسطينية:

على م.ت.ف.، الإحتمال الأول: قد تعزز مكانة م.ت.ف. كإطار جهوي للفصائل التي ستحاول بكل الوسائل على بقائها و منع وجود تنظيمات سياسية تحل محلها.

الإحتمال الثاني: قد يساعد على تحلل م.ت.ف. كإطار جهوي للحركة الفلسطينية بعد فشل عملية السلام و فشل الرهان عليها، و ستعمل هذه الفصائل على تجديد نفسها من خلال تجديد البرامج و القيادات، و تعود م.ت.ف. كإطار رسمي كما كانت قبل الفصائل.

الإحتمال الثالث: سيبقى الشعب الفلسطيني في الخارج ملتزم ب م.ت.ف. ككيان فلسطيني لهم، و هم سيحاولون تجديد الحركة الفلسطينية على ضوء فشل عملية السلام.

المنظمة تنتهي في حالة واحدة و هي تطور السلطة الفلسطينية الى دولة مستقلة، لكن إهيار السلطة و فشل عملية السلام لا ينهي المنظمة، العالم سيبقى محتاج إلى طرف فلسطيني يتحدث إليه و يمثل الشعب الفلسطيني ولكن قد تتغير قيادتها وقد تتغير برامجها، عندما تولت حماس السلطة و فرضت الحصار الإقتصادي على حكومة حماس تم إحياء م.ت.ف. لتوصيل ما يحتاجه الشعب الفلسطيني من مساعدات عوضاً عن التحدث مع حماس، وقد تتطور الأحزاب و المنظمات في برامجها خارج م.ت.ف. كإطار جهوي و تبقى م.ت.ف. كإطار رسمي يعاد صياغة آلية إنتاج القيادة.

التأثير على حركة فتح:

لا شك أن فتح أكبر الخاسرين في غنهيبار السلطة لأنها صاحبت المشروع الوطني و هي صاحب مشروع السلام و هي التي جرت القاطرة الفلسطينية لهذا المشروع كما أنها هي التي فتحت الطريق للعلاقة العربية الإسرائيلية المعلنة، معظم العلاقات الرسمية قبل السلام الفلسطيني كان فيها شئ من الغموض بإستثناء مصر، و الأردن بعد اوسلو وقع وادي عربية مباشرة، و كذلك كل الدول التي عملت ممثلات لدى السلطة عملت ممثلات لدى إسرائيل.

كذلك قد تخسر فتح قيادتها ل م.ت.ف. كما أنه لا يستبعد حصول إنشقاقات داخل فتح خاصة بأنه لم يكن هناك إجماع على اوسلو داخل فتح لكن الجميع حافظ على وحدة الموقف حتى تستمر التجربة، لقد كان هناك إهمال لفتح في الخارج في المرحلة الماضية و لا أعتقد أن القيادة الحالية قادرة على المحافظة على وحدة الحركة و الخروج ببرنامج واحد للمرحلة القادمة بعد السلطة متفق عليه بين الداخل و الخارج، كذلك فان إمكانيات الحركة المادية لا تساعد على ملمة أوضاعها، وضع فتح سيكون غاية في الصعوبة إلا إذا ظهرت شخصية قوية قادرة على أن تحوز ثقة أغلبية الحركة. حتى في حالة حل السلطة بقرار فلسطيني لن يختلف المشهد كثيراً في ظل القيادة الحالية لأنها لن تكون قادرة على تحديد الخطوة التالية.

التأثير على حركة حماس:

ستحاول حماس الإستفادة من حل السلطة و إهيأها و هي تتطلع لهذا اليوم بفارغ الصبر لأن ذلك بالنسبة لها ستبقى الطرف الوحيد الذي يمكن الحديث معه حسب إعتقادها و كذلك تتطلع ضعف فتح الى درجة يمكنها من قيادة م.ت.ف. كما قال أبو مرزوق في رده على تصريح الأخ أبو مازن "سلمنا إياها بدل حلها".

في حالة حل السلطة قد تقوم حماس بدور الضابط للوضع كما يحصل في غزة، إلا أنها في بعض الأحيان قد تقوم ببعض الأعمال التي تعطيها مزيداً من الشرعية و الشعبية مثل الحفظ و السيطرة في الداخل، و ستحاول حماس الدخول في تفاهات مباشرة و غير مباشرة مع إسرائيل.

ولكن لا أعرف كم ستقبل الأردن بوجود حماس في الضفة لأنها ذات تأثير مباشر على الأوضاع الداخلية في الأردن و الأوضاع الفلسطينية الإسلامية داخل الخط الأخضر، و ما هي مستقبل حماس مع ايران و حزب الله و الحركات الفلسطينية و الإسلامية ذات الصلة بايران.

إهيأ السلطة في هذا السيناريو و مشاركة حماس في ذلك سيعيد حماس إلى دائرة الإرهاب و سيعطي شرعية دولية لإسرائيل لإحتياج.

صحيح أن إسرائيل تريد أن تستفيد من حماس في هذه الفوضى لترتيب الضفة ولكنها أن تأخذ شرعية لترتيب غزة و إنهاء الوضع الحالي في غزة "حماس و الحركات الأخرى" الموافقة الإقليمية و الدولية لضرب الإرهاب الذي ضرب قوى السلام الفلسطينية.

إسرائيل ستكون في غاية الحرج في الضفة لكنها ستأخذ شرعية إقليمية و دولية للدخول إلى غزة لأن حماس في صيغتها الحالية في غزة مقبولة لا سياسياً ولا عسكرياً بالنسبة لإسرائيل أو الطرف الدولي و كذلك لما تحتويه غزة من فصائل للمنظمات المسلحة في غزة و هذا من أهم الأسباب لإعادة إحتلال غزة، و إنهاء حماس و بذلك تكون قد رتب الوضع الفلسطيني في الضفة و غزة.

● حل السلطة أو إهيأها لن يؤثر كثيراً على الوضع الأمني الإسرائيلي لأن الأمن الإسرائيلي يتحقق من خلال المؤسسة الأمنية الإسرائيلية و المساهمة الفلسطينية بذلك محدودة.

- غياب السلطة سؤدي لوضع سئ جدا ولن يكون هناك بديل وان وجد سيكون ضعيف.
- حل السلطة دون ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني سيحلب الدمار.
- حل السلطة سيؤسس لمرحلة من الفوضى .
- السلطة الفلسطينية يمكن انتخض حجم التنسيق الامني إلى ادنى مستوى ولكن لا تستطيع وقف التنسيق الامني.
- اسرائيل لن تهاجم المؤسسة الأمنية الفلسطينية طالما هذه المؤسسة لم تشترك في الهجمات على اسرائيل.
- الاهيار سيكون بفعل قوى مسلحة وفعل مسلح في الساحة الفلسطينية نتيجة عدة اسباب اهم الخلافات الداخلية داخل فتح، إلى جانب عدم وجود مصالحة وطنية.
- في حال اهيار السلطة سيكون هناك دور اكبر للعشائر.
- الشركات الأمنية ستزول لانها مرتبطة بشركات اقتصادية وان اردت الاستمرار فهي بحاجة لترخيص اسرائيلي وهذا سيضعفها.
- دور الفصائل والاحزاب محدود .
- الاهيار سيترك اثار سلبية على حركة فتح وستكون أكبر الخاسرين لأن اهيار السلطة يعني فشل مشروع حركة فتح.
- حماس سوف تحاول الاستفادة من اهيار السلطة.

اليوم التالي – المشاركون في ورشات العمل

#	الاسم	المؤسسة
1	ابراهيم البرغوثي	مساواة
2	احمد الهندي	سلطة المياه
3	احمد قريع "ابوعلاء"	المجلس الاستشاري/فتح
4	المعتز عبادي	سلطة المياه
5	انور ابو عمّاش	مؤسسة التعاون
6	اياذ الزيتاوي	سلطة النقد
7	أمين مقبول	أمين سر لمجلس الثوري لحركة فتح
8	أيمن دراغمة	المجلس التشريعي الفلسطيني
9	ايهاب شحادة	وزارة العدل
10	أحمد السرغلي	شركة الاتصالات
11	باسم التميمي	المنظمات الشعبية
12	بثينة حمدان	وزارة الاتصالات
13	بسام الأقطش	هيئة التدريب العسكري
14	بصري صالح	وزارة التربية والتعليم
15	بيتر كروز	جامعة بوسطن
16	تيسير الزبري	مركز الدفاع عن الحريات
17	جاكوب هوجلين	ضيف/ شريك / نوريف
18	جمال زقوت	فدا
19	جميل رياح	وحدة دعم المفاوضات
20	جهاد البدوي	وزارة الصحة
21	جهاد الوزير	محافظ سلطة النقد
22	جهاد حرب	PSR

UNDP	جهاد شوملي	23
طبيب وخبير في قطاع الصحة	جهاد مشعل	24
الممثلة المصرية	حازم غيث	25
بلدية رام الله	حسن ابو شلبيك	26
جامعة القدس	حنا عبد النور	27
اللجنة التنفيذية (م.ت.ف)	حنان عشراوي	28
UNDP	خالد اشنتيه	29
رجل اعمال "رئيس بلدية الخليل السابق"	خالد العسيلي	30
وكيل وزارة العدل	خليل الرفاعي	31
PSR	خليل الشقاقي	32
وكالة الغوث	د. امية خماش	33
شركة عدالة للمحامه	دادود درعاوي	34
جامعة القدس	راضي الجراعي	35
حزب الشعب الفلسطيني	رضا عوض الله	36
DCAF	رولاند فريديريك	37
مؤسسة التعاون	سامر فرح	38
البنك الاسلامي العربي	سامي الصعيدي	39
KAS	ستيفاني هيثمن	40
المجلس الطبي الفلسطيني	سعيد الهموز	41
المجلس التشريعي	سعيد زيد	42
جامعة بيرزيت	سفيان ابو زايدة	43
شركة كهرباء الشمال	سلام الزاغة	44
MAS	سمير عبدالله	45
NOREF	سيرجيو جارسيا	46

سلطة النقد	شاكر صرصور	47
سلطة النقد	شحادة حسين	48
رئيس سلطة المياه	شداد العتيلي	49
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	شيرين زيدان	50
فدا	صالح رافت	51
مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات	صبري صيدم	52
الامن الوطني	صدام عمر	53
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	صفاء ناصر الدين	54
نائب السفير المصري	طارق طایل	55
وزارة الصحة	طريف عاشور	56
مجلس تنظيم قطاع الكهرباء	ظافر ملحم	57
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	عبد الرحمن التميمي	58
شركة الاتصالات	عبد المجيد ملحم	59
هيئة التدريب العسكري	عبد الناصر مسعود	60
جايكا	عبدالناصر مكي	61
شبكة المنظمات البيئية	عبير البطمة	62
أمان	عزمي الشعبي	63
PSR	عزيز كايد	64
PSR	علاء لخلوح	65
المجلس التشريعي الفلسطيني	علاء ياغي	66
وزير التعليم العالي	علي الجرباوي	67
شركة كهرباء محافظة القدس	علي حمودة	68
الأمن الوطني	علي عمر	69
ديوان الرئاسة	علي نزال	70

جامعة بيرزيت	عمار الدويك	71
اللجنة الوطنية لحق العودة	عمر عساف	72
جامعة بيرزيت	غسان الخطيب	73
مؤسسة الحق	فادي قرعان	74
مجلس القضاء الاعلى	فارس سباعنة	75
وزير الصحة السابق	فتحي ابو مغلي	76
مركز كارتر	فجر حرب	77
المجلس الثوري/فتح	فدوى البرغوثي	78
المجلس التشريعي الفلسطيني	فضل حمدان	79
NOREF	فلورنس مانديك	80
وزارة الاتصالات	فلوريد الزربا	81
باحث	فيصل عورتاني	82
نادي الاسير	قدورة فارس	83
المجلس التشريعي الفلسطيني	قيس عبد الكريم	84
NOREF	ماريو أجويري	85
قطاع خاص	مازن سنقرط	86
التوجيه السياسي والوطني	محمد الفقيه	87
صحافي	محمد دراغمة	88
سلطة النقد	محمد عارف	89
شركة واصل	محمد عطون	90
وزارة الصحة	محمد عودة	91
وزارة العدل	محمد هادية	92
الاستخبارات العسكرية	محمود هارون	93
باحث / الإتصالات والبريد	مشهور أبو دقه	94

وزارة الصحة	معنصم الحمود	95
وكيل وزارة الصحة السابق	منذر الشريف	96
قطاع خاص	منيب المصري	97
وزارة التربية والتعليم	منير البرغوثي	98
صندوق تطوير الجودة	موسى الشوقي	99
صندوق تطوير الجودة	موسى حج حسن	100
المجلس الثوري/فتح	نايف سويطات	101
قطاع خاص	نبيل المصري	102
فتح – وزير سابق	نبيل عمرو	103
دائرة شؤون المفاوضات	نتاشا كارمي	104
جامعة بيرزيت	نصر عبد الكريم	105
المجلس الاستشاري/فتح	نصر يوسف	106
جامعة بيرزيت/ وزير التربية والتعليم السابق	نعيم أبو الحمص	107
وزارة الصحة	نعيم صبره	108
رئيس مشروع الشرق الاوسط للولايات المتحدة	هنري سيجمان	109
الهلال الاحمر الفلسطيني	وانل قعدان	110
الامن الوطني	وسام عطوان	111
لجان العمل الصحي	وليد ابو راس	112
مصلحة مياه محافظة القدس	وليد الهودلي	113
PSR	وليد لدادوة	114
UNDP	يوسف عدوان	115

نتائج أهيبار السلطة أو حلها على قضايا فلسطينية مركزية

كانون أول (يناير) - تشرين أول (أكتوبر) 2013

بادر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للقيام بمشروع سياساتي بحثي يهدف لدراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تهدف هذه المبادرة إلى فحص نتائج أهيبار السلطة أو حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي هم الفلسطينيون وذلك من خلال إنتاج سلسلة من الأوراق التي تبحث التحديات العشر الرئيسية التي ستواجه الفلسطينين في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. توجد ثلاثة سيناريوهات قد تؤدي إلى خلق وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بأداء واجباتها. (1) قد تقوم إسرائيل الولايات المتحدة بفرض عقوبات مالية وإدارية وسياسية عليها. (2) قد تصل القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير إلى استنتاج بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً وأن الأفضل البحث عن وسائل نضالية أخرى وأن وجود السلطة الفلسطينية لم يعد ضرورياً. (3) قد تتفاقم الأزمة المالية والسياسية الفلسطينية وقد يتبعها إضرابات ومظاهرات شعبية ضد السلطة مما قد يضعف السلطة ويشجع إظهار تحديات ضدها من أطراف مختلفة قد تعود المجموعات المسلحة للظهور علناً مما قد يؤدي إلى إضعاف السلطة بحيث قد لا تستطيع القيام بوظائفها المتوقعة منها.

للمبادرة ثلاثة أهداف:

(1) تحديد مغزى أهيبار السلطة وتوقفها عن العمل من خلال- تحديد طبيعة المشكلة المحددة (حسب الموضوع المخصص للورقة)، وتحديد حجم وخطورة المشكلة، وتحديد طبيعة التحديات التي يخلقها كل ذلك للمجتمع الفلسطيني وللقيادة والحركات الفلسطينية. (2) تحديد مجموعة من الخيارات السياسية (حسب الموضوع التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة التحديات وتقليص حجم المشكلة أو احتوائها) كما قد تتناول الخيارات مدى الاستفادة الممكنة من الأزمة لخدمة أغراض العمل الوطني الفلسطيني. (3) وضع مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة التحرير للسلطة الفلسطينية وللحركات والأحزاب وفصائل العمل الوطني والإسلامي للحركات والأطر الشعبية والمجتمع والمنظمات غير الحكومية. دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات شكل المركز فريقاً من 30 فرداً من الباحثين والخبراء في مجالات الاقتصاد والمال والأمن الداخلي وفرض النظام والقانون، الصحة، والتعليم، والاتصالات، والماء والطاقة والقضاء والحكم المحلي والقضايا المدنية والسياسية ومستقبل حل الدولتين. طلب من الباحثين والخبراء بحث تداعيات غياب السلطة والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهتها واستعراض توصياتهم ثم مناقشة المسودات الأولية للأوراق في ورشات عمل متخصصة وقام خبيرين بمراجعة نقدية لكل ورقة.

سيصدر المركز تقريراً نهائياً يركز على نتائج الأوراق المتخصصة وورشات العمل والمقابلات والأبحاث التي يجريها المركز. سيقدم التقرير النهائي ملخصاً لتداعيات غياب السلطة ومناقشة للقضايا التي يطرحها ذلك على صانع القرار الفلسطيني ويخلص إلى توصيات محددة.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين
ت: +970-2-2964933
ف: +970-2-2964934
pcpsr@pcpsr.org
www.pcpsr.org